

Distr.: General
11 May 2023
Arabic
Original: English
Arabic, English, French and
Spanish only

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

التقرير الجامع للتقريين الثاني والثالث المقدم من النمسا
بموجب المادة 35 من الاتفاقية عملاً بإجراء الإبلاغ الاختياري،
والواجب تقديمه في عام 2018*

[تاريخ الاستلام: 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019]

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3مقدمة
3الردود على قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير (CRPD/C/AUT/QPR/2-3)
49قائمة الجداول والرسم البياني

مقدمة

- 1- صدقت النمسا على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في صيف عام 2008 (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي (III) رقم 2008/155) وأودعت صك التصديق في 26 أيلول/سبتمبر 2008 في نيويورك.
- 2- وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر 2018، سلمت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى النمسا قائمة بالمسائل تتضمن 45 سؤالاً بحاجة إلى إجابة بحلول 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقد استخلصت هذه الأجوبة من مساهمات جميع الوزارات الاتحادية وجميع الولايات، وتشكل تقرير النمسا الجامع للتقريين القطريين الثاني والثالث.
- 3- وهذه الوثيقة هي نسخة التقرير القطري التي لا تتعدى 21 200 كلمة. ولمزيد من المعلومات التفصيلية، انظر التقرير القطري الذي اعتمده حكومة النمسا الاتحادية في 4 أيلول/سبتمبر 2019.

الردود على قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير (CRPD/C/AUT/QPR/2-3)

الإجابة على الفقرة 1 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

- 4- فيما يتعلق بالمقترحات التشريعية، تسترشد النمسا بمساعيها الرامية إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومفاهيم الإدماج التي تتضمنها. وينطبق ذلك على التشريعات المقبلة، وعلى تعديلات القواعد القانونية القائمة فعلاً، وعلى المراجعات العامة للتشريعات القائمة وما ينجم عنها من تعديلات لازمة. كما ينسحب هذا الأمر على المراسيم والمبادئ التوجيهية الداخلية داخل الإدارة.
- 5- وفيما يلي بعض أهم التغييرات التشريعية على المستوى الاتحادي:
 - 1' بدخول قانون حماية البالغين الثاني (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي (I) رقم 2017/59) حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2018، تم إجراء إصلاح شامل للتشريع السابق بشأن الوصاية. وأولت وزارة العدل اعتباراً خاصاً للقيم الأساسية في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد صُمِّم الإصلاح في إطار عملية تشاركية واسعة النطاق. وترد معلومات أكثر تفصيلاً في الإجابة على السؤال 25؛
 - 2' تم تبسيط إجراءات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع العام في منتصف عام 2016. وللاطلاع على التفاصيل، انظر الإجابة على السؤال 42؛
 - 3' تحدد خطة العمل الوطنية بشأن الإعاقة للفترة 2012-2020 المعتمدة في عام 2012 أهداف الحكومة الاتحادية في مجال التعليم وتتضمن خططاً لتطوير نظام مدرسي شامل للجميع؛
 - 4' من الخطوات الهامة نحو تحقيق هذا الهدف "المبادئ التوجيهية الملزمة بشأن تنمية المناطق النموذجية الشاملة للجميع" التي وضعتها وزارة التعليم في عام 2015؛
 - 5' ينص القانون الإطار للاتحادي بشأن إحداث تدريب جديد للمعلمين (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي (I) رقم 2013/124) على إدراج التعليم الشامل للجميع في التدريب الجديد لجميع المعلمين؛

- 6' ينص قانون تنظيم المؤسسات الجامعية لإعداد المعلمين لعام 2005 وتعديل لقانون الجامعات لعام 2002 أجري في عام 2017 على وجوب أن تراعي المناهج أهداف المادة 24 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 6- ولمزيد من التفاصيل بشأن مجال التعليم انظر الإجابات على الأسئلة 14 و17 و19 و20 و21 و41.
- 7- وعلى الصعيد الإقليمي، عدلت قبل كل شيء التشريعات المتعلقة بتكافؤ فرص الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم. ففي النمسا العليا، على سبيل المثال، أحدث تعديل لقانون تكافؤ الفرص في النمسا العليا (الجريدة الرسمية لقانون الولاية رقم 2015/10) خدمة المساعدة الشخصية التي توفر للمتضررين درجة أكبر من الاستقلالية. ويتعين إصدار القرارات الرسمية بشأن الخدمات في صيغ سهلة القراءة أو سهلة الفهم.
- 8- وستركز سالزبورغ على إدراج تحسينات أخرى في المشاركة الاجتماعية في تعديل في خريف 2019.
- 9- وتلفت منطقة تيرول الانتباه إلى قانون المشاركة التيرولي، الجريدة الرسمية لقانون الولاية رقم 2018/32، الذي حُدِّد فيه المبادئ والمطالب الرئيسية للاتفاقية.
- 10- ويتيح قانون فورارلبرغ بشأن تعزيز تكافؤ الفرص لذوي الإعاقة، الجريدة الرسمية لقانون الولاية رقم 2006/30، ولائحة الحكومة الإقليمية بشأن منح المساعدة من أجل الإدماج، الجريدة الرسمية لقانون الولاية رقم 2007/22، قدراً معيناً من المرونة في المشاركة الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم مع اشتراط إيلاء اعتبار خاص لحاجتهم الفردية إلى المساعدة.
- 11- وتتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المبادئ الأساسية لقانون تكافؤ الفرص في فيينا (الجريدة الرسمية لقانون الولاية رقم 2010/45) وقانون الإعاقة في ستيريا (الجريدة الرسمية لقانون الولاية رقم 2010/45)، الذي تم تعديله في عام 2014، وتتطلب تلك المبادئ من نموذج اجتماعي في تعريفها للإعاقة. وتعد المشاركة وتكافؤ الفرص وإتاحة إمكانية الوصول بقدرات ذاتية عناصر أساسية.

الإجابة على الفقرة 2 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

- 12- من القوانين المهمة في مجال المشاركة في الحياة العملية قانون تشغيل ذوي الإعاقة (BEinstG). فالإعاقة حسب تعريف هذا القانون الاتحادي، هي أثر ضعف بدني أو عقلي - غير مؤقت - أو ضعف في أداء الحواس من شأنه أن يجعل المشاركة في الحياة العملية أشد صعوبة. وتعتبر الفترة المتوقعة المتجاوزة لستة أشهر فترة غير مؤقتة.
- 13- ودخلت لائحة التقييم المستندة إلى الفقرة 3 من المادة 14 من هذا القانون حيز النفاذ في 1 أيلول/سبتمبر 2010. ومن أهم التحسينات في لائحة التقييم إحداث التقييم القائم على الوظيفة بدلاً من التقييم القائم على التشخيص وترشيد كبير لتقييم المرض العقلي، وهو أمر متزايد الأهمية.
- 14- وبعد إجراء تقييم في عام 2012 وعملية مناقشة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس النمساوي لشؤون الإعاقة والغرفة الاتحادية لشؤون العمالة، كانت النتيجة المؤقتة ضرورة استكمال لائحة التقييم الحالية بنموذج مفهوم. غير أنه نظراً لما يطبع المادة من تعقيد، لم يُنجز بعدُ العمل المتعلق بإدراج المعايير الاجتماعية في لائحة التقييم، والعمل جارٍ في الوقت الراهن بكثافة كبيرة.

- 15- وإذا قُدم طلب للحصول على استحقاقات الرعاية طويلة الأجل، يقوم طبيب أو ممرض بزيارة الأشخاص المعنيين في البيت أو في دار لرعاية المسنين أو في المستشفى إذا لزم الأمر. ويتحقق من يقوم بالتقييم من حاجة الأشخاص المحتاجين إلى رعاية إلى المساعدة والدعم، ويتحدث أيضاً إلى مقدم الرعاية الرئيسي أو إلى شخص موثوق به. ويتم فحص الشخص أيضاً وتدوين تاريخه الطبي. وتقوم مؤسسة التأمين الاجتماعي ذات الصلة أو المحكمة باتخاذ القرار بشأن مرحلة الرعاية الصحية.
- 16- وتراعى العناية المركزة بشكل خاص للأطفال والشباب ذوي الإعاقات الشديدة عن طريق بدل مشقة موحد عند وجود إعاقتين وظيفيتين شدينتين منفصلتين على الأقل.
- 17- وفي حالة الأشخاص الذين يعانون من إعاقة شديدة في التعلم أو إعاقة عقلية شديدة - وخاصة الخرف - يتم منح بدل مشقة موحد أيضاً.
- 18- والأساس القانوني هو: المادة 4 الفقرات 3-6 من القانون الاتحادي لاستحقاقات الرعاية طويلة الأجل ولائحة التقييم المتعلقة بالقانون (المادة 1 الفقرات 5-6).
- 19- وتوجد في الولايات نماذج تقييم مختلفة. ففي بورغولاند، على سبيل المثال، يقوم إخصائون نفسانيون توظفهم السلطة الإقليمية ومتخصصون في هذا المجال بتقييم الحالة العامة للأشخاص المتضررين.
- 20- وفي سالزبورغ، تحظى بالتشجيع المشاركة الفعلية للأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالحصول على فرص الاستعادة من الاستحقاقات وخدمات الدعم. ويمكن للأشخاص المتضررين، إذا رغبوا في ذلك، المشاركة في اتخاذ القرار بشأن التدابير الواجب اتخاذها (إسداء المشورة الجماعية) والتعبير عن آرائهم.
- 21- وخلال عملية تفتيش أجريت في عام 2012، أوصت محكمة مراجعة الحسابات النمساوية وزارة الشؤون الاجتماعية ومنطقة ستيريا بضرورة توحيد المصطلحات المستخدمة فيما يتعلق بالإعاقة استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقامت منطقة ستيريا بمتابعة هذه التوصية.
- 22- وتطبق منطقة ستيريا والحكومة الاتحادية في الوقت الراهن تعريفاً للإعاقة يأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية وكذلك الجوانب الطبية وينصب تركيزه الرئيسي على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة اليومية (راجع المادة 1 (أ) من قانون الإعاقة في ستيريا).
- 23- وتوجه منطقة تيرول الانتباه إلى النص القانوني الذي يعرف الشخص ذا الإعاقة بكونه شخصاً يعاني من إعاقات بدنية وعقلية وتعليمية طويلة الأجل أو إعاقات حسية يمكن أن تمنعه - باجتماعها مع شتى الحواجز - من المشاركة الكاملة والفعلية على قدم المساواة في المجتمع. (المادة 3 من قانون المشاركة التيرولي).
- 24- وفي فورارلبرغ، تُستخدم إدارة الحالة وتخطيط الدعم في الحالات الفردية لتقييم الإعاقة.
- 25- وفي فيينا، يجري تقييم مدى وجود إعاقة استناداً إلى قانون تكافؤ الفرص في فيينا. فالأشخاص ذوو الإعاقة حسب تعريف هذا القانون، هم أولئك الذين هم في وضع غير مؤات إلى حد كبير في نموه أو في مجالات مهمة من الحياة، بسبب إعاقات بدنية أو تعليمية أو عقلية غير مرتبطة بالعمر، أو نتيجة لإعاقات حسية. ويجري التقييم على أساس التقارير السريرية/النفسية والطبية. وفي تقييم الاحتياجات في الموقع، يكون العملاء مصعب الاهتمام الرئيسي: بمواردهم وحاجتهم إلى الدعم والأهداف فيما يتعلق بالاستحقاقات أو الخدمات التي تقدموا بطلب للحصول عليها.

الإجابة على الفقرة 3 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

- 26- في عام 2012، اعتمدت الحكومة النمساوية خطة العمل الوطنية بشأن الإعاقة 2012-2020. وتتضمن مبادئ السياسة النمساوية المتعلقة بشؤون الإعاقة وتشكل البرنامج الملزم سياسياً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 27- وفي نهاية عام 2018، من بين 250 تدبيراً لخطة العمل الوطنية ما يلي:
- تم تنفيذ 170 تدبيراً (68 في المائة) أو يجري تنفيذها وفقاً للخطة؛
 - تم تنفيذ 69 تدبيراً (27,6 في المائة) جزئياً أو يجري إعدادها؛
 - لم ينفذ بعد 11 تدبيراً (4,4 في المائة).
- 28- وتمول تدابير خطة العمل الوطنية من ميزانية الوزارة المسؤولة عنها.
- 29- ويجري حالياً العمل على تقييم ومواصلة خطة العمل الوطنية بشأن الإعاقة للفترة 2021-2030. وستدرج نتائج هذا التقييم في إعداد خطة عمل وطنية جديدة.

الإجابة على الفقرة 4 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

- 30- تشكل المشاركة جانباً محورياً في صميم خطة العمل الوطنية النمساوية بشأن الإعاقة. وبما أنه من المقرر أن تنتهي خطة العمل الوطنية الحالية في السنة المقبلة، فقد بدأ العمل على خطة العمل الوطنية المقبلة وسيشارك الأشخاص ذوو الإعاقة مشاركة كاملة في هذه العملية. وقد بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية بالفعل في إنشاء ما مجموعه 25 فريقاً للتفكير في مسؤوليات الوزارات الاتحادية والحكومات الإقليمية. وستضع هذه الأفرقة مقترحات للأهداف والمؤشرات ولاتخاذ تدابير ملموسة. وستتطلع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بدور مركزي في هذه الأفرقة.
- 31- ويجري إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة - عن طريق الوزارة المعنية - في إعداد التشريعات (إجراءات التشاور)، ولا سيما في المجالات التي تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 32- وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة ممثلون في أعلى هيئة استشارية في مجال سياسة شؤون الإعاقة، وهي المجلس الاستشاري الاتحادي لشؤون الإعاقة. وحتى 11 آب/أغسطس 2014، تم توسيع المجلس الاستشاري الاتحادي لشؤون الإعاقة بمقتضى قانون بإضافة ممثل واحد عن الأشخاص الذين يعانون صعوبات في التعلم ورئيس لجنة الرصد (تعديل القانون الاتحادي لشؤون الإعاقة، الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي، (I) رقم 2014/66).
- 33- وكلما تم تغيير تشريع، تُجري الوزارات تقييماً للأثر موجهاً نحو النتائج لتحليل آثار القانون على الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى المساواة في المعاملة بين المرأة والرجل.
- 34- ويمكن اعتبار عملية الإصلاح المتعددة السنوات لإعداد قانون الحماية الثاني للبالغين (انظر الإجابتين على السؤالين 1 و25) من أفضل الممارسات في الإعداد التشاركي للتشريعات. فقد تم منذ البداية، إشراك المدافعين الذاتيين. كما دعم الأكاديميون عملية الإصلاح ونهجها التشاركي (راجع Lamplmayr/Nachtschatt (eds.) Observing Legislative Processes: Implementation (of the CRPD (2016) pp. 70-82).

35- وفي إطار البرنامج الهيكلي لإدارة التنوع التابع لوزارة الداخلية الاتحادية، أنشئ فريق عامل دائم معني بشؤون الإعاقة. ومن أعضاء هذا الفريق العامل أيضاً ممثلو طائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية.

36- ويُمثّل الأشخاص ذوو الإعاقة أيضاً في العديد من المجالس الاستشارية الإقليمية المعنية بالسياسة العامة.

37- ولدى إعداد قانون المشاركة التيرولي، اعتبر الميدان التشريعي مثلاً لأفضل الممارسات في مجال المشاركة. وتم إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومقدمي الخدمات والمجموعات التمثيلية في هذه العملية. ففي إدارة الشؤون الاجتماعية في النمسا السفلى، على سبيل المثال، شارك المدافعون الذاتيون في جميع الأفرقة العاملة في مجال الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

الإجابة على الفقرة 5 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

38- بناء على توصية لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تم إعداد ترجمة ألمانية جديدة لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ونُشرت في 15 حزيران/يونيه 2016 في الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي ([https://broschuerenservice.sozialministerium.at/](https://broschuerenservice.sozialministerium.at/Home/Download?publicationId=19)).

39- ولهذه الغاية، أنشئ فريق عامل بقيادة وزارة الخارجية، يتألف من ممثلين عن الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وعدة وزارات ولجنة الرصد.

40- ولمواكبة الترجمة الجديدة، تم أيضاً إعداد نسخة سهلة القراءة بالتعاون الوثيق مع ممثلي الأشخاص ذوي الإعاقة ([https://broschuerenservice.sozialministerium.at/Home/](https://broschuerenservice.sozialministerium.at/Home/Download?publicationId=214)).

الإجابة على الفقرة 6 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

41- تم إدخال تحسين كبير على الصكوك القانونية لضمان المساواة في معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار حزمة إجراءات الإدماج (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي (I) رقم 2017/155) التي اعتمدها المجلس الوطني في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

42- وفي حالة المضايقة بسبب الإعاقة، يوجد الآن حق قانوني يتيح إصدار أمر قضائي.

43- وتم إسقاط شرط الحصول على توصية من المجلس الاستشاري الاتحادي لشؤون الإعاقة قبل رفع دعوى جماعية.

44- ويمكن أيضاً لأمين مظالم الإعاقة وجمعية كلاغسفيربانند (Klagsverband) (جمعية التقاضي لفائدة المنظمات غير الحكومية المناهضة للتمييز) رفع دعوى جماعية لإثبات التمييز.

45- وفي حالة الشركات الكبيرة (من قبيل المصارف أو شركات التأمين)، تتاح أيضاً إمكانية رفع دعوى جماعية لاستصدار أمر قضائي والقضاء على التمييز.

46- ويجري أيضاً باستمرار تحسين الصكوك القانونية للولايات.

الإجابة على الفقرة 7 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

47- انظر الإجابة على السؤال 6.

الإجابة على الفقرة 8 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

48- وفقاً للقانون الاتحادي لإقرار المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة، تتعين مراعاة التمييز المتعدد الأشكال في مبلغ التعويضات الممنوحة.

49- وفي إجراءات التوفيق فيما يتعلق بالقانون الاتحادي لإقرار المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة، لم يكن ثمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 سوى 20 حالة تمييز متعدد الأشكال مما مجموعه 2 761 حالة تم النظر فيها. ومن بين هذه الحالات، انتهت خمس منها بتسوية، و14 حالة من دون تسوية، وسُحب طلب واحد لإجراءات التوفيق.

50- ويراعي تشريع مكافحة التمييز في الولايات أشكال التمييز المتعدد، وذلك مثلاً بمنح تعويضات إضافية.

الإجابة على الفقرة 9 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

51- في إطار سوق العمل وسياسة شؤون الإعاقة في النمسا، تشكل المساواة بين المرأة والرجل مبدأ من مبادئ العمل وتُعد جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحقيقها.

52- وتراعي الإعانات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية مختلف حالات واحتياجات المشاركين والمشاركات.

53- وفي مجال الرياضة، يتضمن أيضاً القانون الاتحادي لعام 2017 المتعلق بتعزيز الرياضة تدابير لدعم المرأة منها: تعزيز المبادرات الوطنية للمساواة بين الرجل والمرأة في مجال الرياضة (المادة 5، الفقرة 3، النقطة 3) وتعزيز رياضة النساء والفتيات (المادة 14، الفقرة 1، النقطة 5).

54- وفي مجال القانون الجنائي، يشكل توسيع نطاق حقوق الضحايا وفقاً للمادة 66(و) من قانون الإجراءات الجنائية جانباً هاماً آخر، لا سيما في التركيز على الحاجة القصوى إلى حماية النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وهذا ما يمكن أن يشمل تقديم الدعم على مدار 24 ساعة.

55- وفي النمسا العليا، على سبيل المثال، يجدر بالإشارة المبدأ التوجيهي الإطاري المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني باعتباره مكملاً لقانون تكافؤ الفرص في النمسا العليا من أجل زيادة التركيز على تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في سياق الإدماج، واستراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع ميادين الإدارة الإقليمية والسياسة الإقليمية في إطار قانون تكافؤ الفرص في سالزبورغ.

56- وفي فيينا، ثمة، على سبيل المثال، تدابير خاصة لمنع التمييز ضد النساء ذوات الإعاقة، مثل مركز زيتلوب الاستشاري، الذي يسدي المشورة عن طريق الأقران للنساء ذوات الإعاقة، كما يوجد مركز كرافتيرك الاستشاري المخصص للمشورة النفسانية في حالات الاعتداء الجنسي على النساء اللاتي يعانين من صعوبات في التعلم.

الإجابة على الفقرة 10 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

57- النساء والأشخاص ذوو الإعاقة مجموعتان من المجموعات الرئيسية التي تستهدفها بخدماتها دائرة التوظيف العامة (Arbeitsmarktservice-AMS). وترمي أهداف سياسة سوق العمل في دائرة التوظيف العامة لعام 2019 إلى التركيز بقوة على النساء في منح الإعانات. وبهذه الطريقة، يمكن دعم النساء ذوات الإعاقة على وجه الخصوص بشكل فردي باستخدام مجموعة واسعة من البرامج الخاصة بالمرأة.

الإجابة على الفقرة 11 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

58- تعد أساساً جميع مرافق إسداء المشورة للنساء والفتيات في النمسا أيضاً جهات اتصال للنساء والفتيات ذوات الإعاقة (انظر جهات الاتصال لإسداء المشورة للنساء والفتيات:

- <https://www.frauen-familien-jugend.bka.gv.at/frauen/anlaufstellen-und-frauenberatung/beratungseinrichtungen.html>,
Faktenatlas

- <http://www.faktenatlas.gv.at/articles/frauenberatung.php>.

59- وتتلقى جهات الاتصال هذه في النمسا دعماً مالياً متعلقاً بالمحتوى مقابل ضمان الوصول إلى المعلومات وإسداء المشورة.

60- وأثنى خط هاتفي لمساعدة المرأة بشأن مسألة العنف ويتضمن أيضاً رقماً للطوارئ مخصصاً للصحف (<http://oegsbarrierefrei.at/frauenhelpline>).

61- ومن المشاريع الخاصة بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة:

- جمعية هازيسا (Hazissa) (منذ عام 2008 في غراتس)، وهو مشروع لمنع الاعتداء الجنسي على الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة؛
- جمعية نينليل (Ninlil) (منذ عام 1998 في فيينا)، وهي مركز خدمة للنساء معترف به يمكن للنساء اللواتي يعانين من صعوبات في التعلم أو إعاقات متعددة اللجوء إليه في حالة العنف الجنسي.

62- ومولت المستشارية الاتحادية/إدارة شؤون المرأة ووزارة الشؤون الاجتماعية والاتحاد الأوروبي الدراسة المعنونة "وصول النساء ذوات الإعاقة اللواتي تعرضن للعنف إلى مرافق حماية الضحايا"، ونفذها الفرع النمساوي لجمعية لودفيغ - بولنتزمان لتعزيز البحث الأكاديمي. وقدمت الدراسة للجمهور في عام 2015.

63- ومن أهداف جميع برامج مشاركة ذوي الإعاقة في الحياة العملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين. وتحرص وزارة الشؤون الاجتماعية من جانبها على عدم وجود تمييز جنساني مباشر أو غير مباشر، وعلى أن يعزز تصميم البرامج تكافؤ الفرص.

64- وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حرص على ضمان عدم تضيق أو تقييد الفرص المهنية المتاحة للنساء والرجال بسبب الأدوار المقولبة نمطياً، لأن القدرات الفردية هي التي ينبغي أن تحدد اختيار الشخص للمهنة وليس نوع جنسه. وتتمتع النساء والرجال بفرص متساوية في الحصول على مجموعة الإعانات المعروضة.

- 65- وتسجل جميع البيانات المتعلقة بإدماج ذوي الإعاقة في الحياة العملية تسجيلاً جنسانياً على وجه التحديد وتنتشر بانتظام.
- 66- وفي الولايات، يوجد أيضاً عدد كبير من التدابير المتعلقة بالنساء ذوات الإعاقة، منها مثلاً: مشروع "كوني بصحة جيدة - دورات دراسية صحية للأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التعلم" في فيينا، وهو مشروع يهدف إلى زيادة الكفاءة الصحية للنساء اللواتي يعانين من صعوبات في التعلم، كما يرمي إلى تعزيز جمعية نينليل المذكورة آنفاً.
- 67- وفي عام 2018، أعدت منظمة فيينا دراسة شاملة عن الظروف المعيشية للنساء ذوات الإعاقة من أجل معرفة الكيفية التي يعشن بها حقاً وتكيف التدابير تبعاً لذلك.
- 68- وفي النمسا العليا، يركز المبدأ التوجيهي الإطار المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني تركيزاً متزايداً على تكافؤ الفرص المتاحة للمرأة في سياق الإدماج. وتتلقى المنظمات التالية تمويلاً خاصاً من الولاية: سينييا، وهي جمعية في لينز، تسدي المشورة بصفة خاصة للنساء ذوات الإعاقة وتنظم مناسبات بشأن موضوع الحياة الجنسية والإعاقة؛ ومركز التمكين وجمعية تعزيز تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة ويوفر كل منهما دورات خاصة للنساء.
- 69- وفي ستيريا، كُرسَت جمعية "العيش المستقل في ستيريا"، المدعومة بتمويل إقليمي، لإدماج النساء ذوات الإعاقة، في جملة أمور أخرى.

الإجابة على الفقرة 12 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

- 70- على الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية، التي أثرت على معظم البلدان في جميع أنحاء العالم، لم تقم النمسا بأي تخفيضات في الإنفاق، من شأنها أن تؤثر سلباً على توفير الخدمات لذوي الإعاقة من الفتيات والفتيان.
- 71- وتعد صحة الطفل من المسائل الرئيسية في الإصلاح الصحي وأنشطة مؤسسات التأمين الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، يُسعى فعلاً إلى إنشاء مراكز لإعادة تأهيل الأطفال والشباب على صعيد البلد، كما تم توحيد وتأمين تمويل إعادة تأهيل الأطفال بعد المرض أو بسبب إعاقة أو اضطراب في النمو.
- 72- وفي قطاع المرضى الخارجيين، يشكل توسيع نطاق الرعاية في مجالات العلاج الطبيعي وعلاج اضطرابات النطق والصحة العقلية للأطفال والشباب الذين يعانون من اضطرابات في النمو هدفاً رئيسياً للتدابير الرامية إلى ضمان توفير الرعاية في أقرب مكان ممكن من البيت. ففي فيينا، على سبيل المثال، أنشئت في السنوات الأخيرة أربع عيادات جديدة للمرضى الخارجيين لفائدة الأطفال حتى سن العاشرة ولأسرهم.
- 73- ويقوم برنامج دعم الأطفال والشباب في النمسا السفلى حالياً برعاية حوالي عشرة أطفال من ذوي الإعاقة في أماكن إيواء مشتركة. غير أن إقامتهم في مكان الإيواء هذا ليس مرده إعاقتهم، بل لأن رفاهم معرض للخطر بسبب الأولياء البالغين.

74- وفي النمسا العليا، يمكن الاستفادة من الخدمات التالية (معلومات عام 2018):

- الدعم المبكر الشامل: التكاليف الإجمالية حوالي 3,3 ملايين يورو؛
- المساعدة الشخصية للأطفال البالغين ست سنوات فما فوق: الميزانية حوالي 8,8 ملايين يورو؛

- الدعم المتنقل للأطفال البالغين ثلاث سنوات فما فوق: الميزانية حوالي 11,6 مليون يورو؛
 - مرافق العلاج العامة: الميزانية حوالي 5,8 ملايين يورو؛
 - التدابير العلاجية المجانية في مراكز الكفاءة لفائدة الأطفال والشباب: الميزانية حوالي 1,3 مليون يورو؛
 - إعانات واسعة النطاق للمساعدات التقنية والعلاجية: حوالي 5,5 ملايين يورو.
- 75- وفي سالزبورغ، تسدي جمعية فيا (VIA) المشورة لآباء الأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد ومعلميهم في الموقع بمرافق رعاية الأطفال.
- 76- وتوفر عيادة المرضى الخارجيين للتشخيص والعلاج المتعلقين بالنمو مجموعة واسعة من أشكال العلاج في جميع المناطق. وبالنسبة للأطفال الذين يعانون من تأخر في النمو والإعاقات السمعية والبصرية، يُقدّم دعم مبكر للمرضى الخارجيين والمنتقلين.
- 77- ويقدم مركز الرعاية والمشورة النفسية والاجتماعية للأطفال والشباب الذين يعانون من أمراض عقلية ومشاكل نفسية اجتماعية التشخيص والعلاج عن طريق فريق متعدد التخصصات. ويوفر مرفق "الرعاية الصحية للأطفال في البيت" الدعم للأسر التي لا تستطيع إدارة رعاية أطفالها المرضى بمفردها.
- 78- وحتى شباط/فبراير 2019، تم توفير الرعاية التمريضية لما مجموعه 512 طفلاً وشاباً تتراوح أعمارهم بين 6 و18 عاماً في سالزبورغ. وتقدم ستيريا العديد من الخدمات العالية الجودة للأطفال ذوي الإعاقات، والتي تبدأ في أقرب وقت ممكن. ولم تتخذ أي تدابير لخفض التكاليف في هذا الميدان وليس من المقرر اتخاذ أي منها.
- 79- وفي تيرول، يتعين تقديم جميع الخدمات في كل منطقة بالاقتران مع قانون المشاركة. ولتمكين الأطفال ذوي الإعاقات من العيش مع أسرهم، يتم توفير الخدمات التالية - في جملة أمور أخرى - في البيت قدر الإمكان: الدعم المبكر المتنقل (في البيت)، والدعم المتنقل للأطفال والشباب ابتداءً من سن 6 سنوات، والمساعدة المدرسية، وتقديم الدروس في البيت، وإنشاء مجموعات الوالدين والطفل، وعروض العُطل، والدعم الأسري للأطفال والشباب، وخدمات الاتصال والتوجيه، والدعم الفردي والجماعي للأشخاص الذين يعانون من اضطراب طيف التوحد، وتوفير العلاج، والرعاية النهارية للأطفال والشباب.
- 80- وتبذل منطقة فورارلبرغ جهوداً متزايدة لضمان إمكانية إعادة التأهيل الصحي للمرضى الخارجيين والمشاركة الاجتماعية بالقرب من أسر الناس وبيئتهم الاجتماعية. وتوجد خمسة مراكز لإسداء المشورة من أجل الدعم المبكر في الولاية.
- 81- ويقدم مركزان استشاريان للطب النفسي للأطفال والشباب المشورة الشاملة والتشخيصات والدعم وأشكال العلاج وإدارة الحالات. وزادت الموارد المخصصة للرعاية النفسانية الطبية للأطفال والشباب.
- 82- وتتم رعاية المرضى الداخليين من الأطفال والشباب الذين يعانون من إعاقات عقلية في فورارلبرغ في أماكن إيواء مشترك اجتماعي تربوي متكامل مشفوع بمشورة خارجية متخصصة من الأطباء النفسيين للأطفال والشباب.
- 83- وفي فيينا، توفر دائرة دعم الأطفال والشباب طائفة واسعة من تدابير دعم المرضى الخارجيين من الأطفال الذين يتلقون استحقاق الرعاية الطويلة الأجل حتى يتمكنوا من العيش مع أسرهم. وتعود الأرقام التالية إلى عام 2017 (حتى 31 كانون الأول/ديسمبر):

(أ) استناد 96 طفلاً من دعم مكثف في إطار الدعم المقدم للأسر (بمعدل 12 ساعة في الأسبوع)، بينما تم دعم 51 أسرة في عيادات المرضى الخارجيين على أساس حد أدنى منخفض لمدة أقصاها 9 ساعات في الأسبوع. واستنادت 67 أسرة من فرصة رعاية أطفالها في مكان خارجي لمدة 19 يوماً في المتوسط، من أجل منح الوالدين فترة استراحة. ويوجد 23 مكاناً متاحاً للرعاية على مدار 24 ساعة للأطفال ذوي الإعاقة الذين يعيشون في بيوتهم مع أسرهم؛

(ب) وتقدم ثماني عيادات للمرضى الخارجيين مخصصة لتشخيص نماء الطفل وتعزيز النمو خدمات التشخيص والمشورة النفسية والمشورة الاجتماعية والعلاجات الشاملة. وفي عام 2018، تلقى ما مجموعه 5 164 طفلاً الدعم. وتم توفير الدعم المبكر المتنقل لما مجموعه 522 طفلاً في عام 2018؛

(ج) وليس من المقرر اتخاذ تدابير لخفض التكاليف. ويمكن لأسر الأطفال ذوي الإعاقة الحصول على زيادة في الإعانات من أجل مساهمة الوالدين.

الإجابة على الفقرة 13 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

- 84- في النمسا، تتولى الولايات المسؤولة عن هذه الخدمات. وقد قدمت المعلومات التالية:
- 85- لا توجد في بورغنلاند مؤسسات يمكن فيها إيواء الأطفال ذوي الإعاقة. ولذلك يقيم عدد قليل من الأطفال ذوي الإعاقة في ولاية أخرى.
- 86- وفي إطار قانون تكافؤ الفرص في كارينثيا، تجري رعاية 209 من أطفال المدارس والشباب، منهم 63 في مؤسسات لكامل الوقت.
- 87- وتقدم إدارة دعم الأطفال والشباب في النمسا السفلى حالياً الرعاية لحوالي 746 طفلاً عن طريق الحاضنين. ولحوالي 10 في المائة من هؤلاء الأطفال إعاقة. غير أن إقامتهم في مكان الإيواء هذا ليس مرده إعاقته، بل لأن رفاههم معرض للخطر بسبب الأولياء البالغين.
- 88- وفي النمسا العليا، وُفرت، في عام 2018، الرعاية لما مجموعه 211 طفلاً يعانون من إعاقات (حتى سن 17 عاماً) في مؤسسة لكامل الوقت أو لبعض الوقت استناداً إلى قانون تكافؤ الفرص في النمسا العليا. وفي مجموعات المؤسسات السكنية، ولا سيما تلك المخصصة للأطفال والشباب، يتم التركيز على العيش في مجموعات مختلطة من الفئات العمرية والجنسانية توفر شعوراً شبه أسري: أي مجموعات صغيرة قدر الإمكان بمعلمين اعتاد عليهم هؤلاء الأطفال والشباب. وتتراوح أحجام المجموعات بين ثلاثة أشخاص وثمانية أشخاص كحد أقصى. وتهدف استراتيجية "المرضى المتنقلين بدلاً من المرضى الداخليين" إلى تحقيق توسيع في نطاق الخدمات المتنقلة المسداة في بيوت الأشخاص ذوي الإعاقة. وحتى عام 2020، تم التخطيط لتمديد الخدمات بمقدار 53 593 ساعة، ورصدت ميزانية قدرها حوالي 12 مليون يورو للرعاية والمساعدة المتنقلتين في عام 2019. وفي مجال المساعدة الشخصية، حصل تمديد للخدمات بمقدار 52 000 ساعة وميزانية لعام 2019 بلغت حوالي 9,9 ملايين يورو.
- 89- وفي عام 2018، كان 30 طفلاً يقيمون في مؤسسات يديرها برنامج دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في سالزبورغ.
- 90- وفي عام 2019، حظي بالرعاية أحد عشر طفلاً في ولايات أخرى أو في الخارج. ووقع الاختيار على هذه المؤسسات لأنها تستطيع ضمان الدعم والتدريب المتخصصين. وبشكل عام، فإن الأرقام آخذة في الانخفاض.

91- وفي ستيريا، يُوفّر الدعم إلى حد كبير للأطفال ذوي الإعاقة في بيئتهم الأسرية المعتادة. وهناك مدارس داخلية للأطفال ذوي الإعاقة، حصلت على الموافقة استناداً إلى مفهوم خاص ويمكن استخدامها في حالات الرعاية البالغة الصعوبة. وفي هذه المدارس الداخلية، يحظى بالرعاية 31 طفلاً حتى سن 14 عاماً.

92- وفي تيرول، ينطبق مبدأ "المرضى المتقلين بدلاً من المرضى الداخليين"، وقد جرى العمل لسنوات حتى الآن على إخراج الأشخاص ذوي الإعاقة من المؤسسات، وخاصة الأطفال والشباب. وهناك 22 مكاناً للإيواء الطويل الأجل للمرضى الداخليين بالكامل (365 يوماً في السنة) من الأطفال والشباب بالإضافة إلى أربعة دور داخلية (ثلاثة منها مرتبطة بمدرسة).

93- فورارلبرغ: مسألة عدم الإيداع المؤسسي ليست ذات صلة هنا بمجال دعم الإدماج، حيث ينصب التركيز بشكل متزايد على نموذج اجتماعي معزز بتدابير لتخفيف الأعباء على الأسر. ولا يتم إيواء الأطفال ذوي الإعاقة أو غير ذوي الإعاقة في المؤسسات إلا إذا كانت هناك أسباب للاشتباه في أن رفاههم في خطر.

94- وبلغ عدد الأطفال ذوي الإعاقة في فيينا الذين لا يعيشون مع والديهم والموجودين في مؤسسات 130 طفلاً في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

الإجابة على الفقرة 14 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

95- يكفل القانون الدستوري الاتحادي المتعلق بحقوق الطفل، في جملة أمور، المساواة في معاملة الأطفال ذوي الإعاقة (المادة 6).

96- واستناداً إلى هذا القانون الدستوري الاتحادي المتعلق بحقوق الطفل، يحق لكل طفل أبعد بشكل دائم أو مؤقت عن بيئته الأسرية (ويعيش في مؤسسة توفر الرعاية أو الإقامة الطويلة الأجل) الحصول على حماية ودعم خاصين من الدولة (الفقرة 2 من المادة 2).

97- وصيغت أهداف السياسة التعليمية للحكومة الاتحادية في خطة العمل الوطنية بشأن الإعاقة لفترة 2012-2020، التي تنص على تطوير نظام مدرسي شامل للجميع بهدف إنشاء مناطق نموذجية شاملة للجميع في جميع الولايات.

98- وتم إحداث معايير موحدة لتقييم احتياجات الأطفال والشباب للرعاية في شكل لائحة تصنيف الأطفال الملحقة بالقانون الاتحادي لاستحقاقات الرعاية الطويلة الأجل الذي سُنَّ في 1 أيلول/سبتمبر 2016.

99- وفي الولايات، تندرج حقوق الأطفال ذوي الإعاقة ضمن اختصاص برنامج الأطفال والشباب في المنطقة المعنية، أو ضمن اختصاص أمين المظالم المعني بالأطفال والشباب، أو أمين المظالم المعني بالإعاقة في المنطقة.

الإجابة على الفقرة 15 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

100- نُشرت التعليقات العامة للجنة على الموقع الشبكي لوزارة الشؤون الاجتماعية مشفوعة بوصلات خارجية إلى: www.ohchr.org/EN/HRBodies/CRPD/Pages/GC.aspx (بالإنكليزية) و- www.gemeinsam-einfach و- machen.de/GEM/DE/AS/Home/as_node.html (بالألمانية).

- 101- وجنباً إلى جنب مع أصحاب المصلحة، تم وضع تدابير حزمة الإدماج في وزارة الشؤون الاجتماعية واعتمدت في خريف 2018. ويجري الآن تنفيذها على مراحل. وثمة خطط للتوعية فيما يتعلق بالمشاركة في العمل، كما أن ثمة خططاً صريحة للقيام "بحملات إعلامية شاملة بشأن مضامين اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة".
- 102- وفي الولايات، اتخذت سلسلة من التدابير لتعريف الجمهور باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنها على سبيل المثال:
- في بورغولاند، تخصيص يوم عمل سنوي يسمى "أميال التنوع"، وتدريب موظفي القطاع العام؛
 - في النمسا السفلى، القيام بأعمال العلاقات العامة وأنشطة التوعية؛ وفي سالزبورغ، التوعية من أجل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم على قدم المساواة؛
 - في ستيريا، اتخذ العديد من تدابير التوعية، من قبيل عقد مؤتمر دولي بشأن العمالة والإعاقة بعنوان potentials@work، ويوم الإدماج، وجائزة الإدماج، واليوم الاجتماعي لستيريا؛
 - في فورارلبرغ، التوعية، ولا سيما عن طريق حملة "اغتنام فرصك" (مسابقة للشركات الشاملة للجميع)، وإنشاء مجمع معلومات برنامج دعم الإدماج التابع لمكتب الحكومة الإقليمية، ونشر إعلانات في وسائل الإعلام؛
 - في فيينا، مد وصلات إلى صفحات شبكية ذات صلة.

الإجابة على الفقرة 16 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

- 103- دخلت المادة 97 من القانون الجنائي حيز النفاذ منذ 1 كانون الثاني/يناير 1975. ومنذ ذلك الحين، أُدخلت على القانون الجنائي تحسينات قانونية عديدة من أجل حماية الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وعلى سبيل المثال، فيما يلي بضع أمثلة من الماضي القريب:
- إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المجموعات والأشخاص الذين تحميمهم جريمة التحريض (المادة 283 من القانون الجنائي)، الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي (I) رقم 2011/103؛
 - مواءمة العقوبات المفروضة على الاعتداء الجنسي على الأشخاص العزل أو المعاقين عقلياً مع عقوبات الاغتصاب والإكراه الجنسي بمقتضى قانون تعديل قانون الجرائم الجنسية لعام 2013، الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي (I) رقم 2013/116؛
 - إقرار الأفعال الجرمية المرتكبة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب إعاقتهم كجرائم كراهية بإخضاعها لظرف التشديد المقابل في المادة 33 الفقرة 1(5) من القانون الجنائي، الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي (I) رقم 2015/112؛
 - القانون الثاني لحماية البالغين، الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي (I) رقم 2017/59.
- 104- وبالنسبة للنساء الحوامل والمقبلين على الأبوة الذين يفكرون في تقييم احتمال تشوهات أطفالهم الذين لم يولدوا بعد، تقدم المنظمات المختلفة معلومات شاملة. وهنا يمكن للمرء أن يتحدث عن مزايا

وعيوب الفحوص ودقتها وقيمتها الإعلامية، بل يمكنه أيضاً أن يتحدث عن نتائج محتملة من قبيل الإجهاض.

105- وإذا خلص الفحص التشخيصي السابق للولادة إلى نتيجة إيجابية أو واضحة، فإن إسداء المشورة والدعم النفسي والاجتماعي لهما أهمية بالغة في تخفيف الضغط على المرأة الحامل/والوالدين المقبلين على الأبوة، والتحدث عن الخطوات الإضافية الممكنة.

106- وتسدي مراكز المشورة مشورة مفصلة ومجانية بشأن مسائل التشخيص قبل الولادة للنساء الحوامل والأسر في النمسا (<https://www.familienberatung.gv.at/beratungsstellen/>).

107- ولهذه الأسباب، لم تؤد المادة 97 من القانون الجنائي إلى مزيد من الوصم والقولبة النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة.

الإجابة على الفقرة 17 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

108- في المباني الاتحادية التي يمكن للجمهور الوصول إليها، يتم إيلاء الاهتمام لإمكانية الوصول وفقاً للخطط التدريجية للقانون الاتحادي لإقرار المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة، والتي سيتم تنفيذها بحلول نهاية عام 2019. وتؤخذ إتاحة إمكانية الوصول أيضاً في الاعتبار في المناسبات العامة.

109- ويوفر نظام المعلومات القانونية لجمهورية النمسا إمكانية الوصول دون عوائق أو رسوم إلى الأحكام القانونية للحكومة الاتحادية والولايات، وإلى الإعلانات الرسمية لنظام التأمين الاجتماعي. كما يوفر فرص الوصول إلى قانون الاتحاد الأوروبي، والجهة المختصة، وإلى نخبة من القواعد القانونية للسلطات المحلية ونخبة من مراسيم الوزارات. ويتم الحكم على إمكانية الوصول هنا وفقاً للحالة الراهنة للتكنولوجيا.

110- وفي وقت مبكر من عام 2013، أتيحت إمكانية الوصول في مرافق جميع منظمات الشباب، التي تلقت إعانة أساسية وفقاً للقانون الاتحادي لتشجيع الشباب.

111- وابتداءً من عام 2013، تمكنت الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة والشباب من دعم مراكز المشورة الأسرية مباشرة في تنفيذ التدابير الرامية إلى إتاحة إمكانية الوصول (تعديل قانون إعانات المشورة الأسرية، الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي (I) رقم 2013/61). وفي السنوات 2013-2015، أنفق حوالي 1,8 مليون يورو على الإعانات لتنفيذ تدابير من هذا النوع. ومنذ نهاية عام 2015، أصبح من الممكن الوصول إلى جميع مراكز المشورة الأسرية البالغ عددها حوالي 400 مركز في النمسا.

112- وفي مجال التعليم، وفي إطار حملة الكتب المدرسية، تتيح المستشارية الاتحادية المواد التعليمية للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بإشراك المعهد الاتحادي للمكفوفين.

113- وتتاح الأدوات اللازمة، بوصفها مواد تعليمية مكيفة خصيصاً، للتلاميذ المكفوفين أو ذوي الإعاقات البصرية، كما تتاح لهم الكتب المدرسية المكيفة تحديداً. ويجري أيضاً تطوير نسخ رقمية من الكتب المدرسية وتكييفها للدروس.

114- وبالنسبة للتلاميذ الصم، تُقدّم بعض الدروس بلغة الإشارة النمساوية، ويجري تدريب المعلمين بشكل مستمر على استخدام لغة الإشارة. وتقدم دروس بلغة الإشارة أو دروس ثنائية اللغة (لغة الإشارة النمساوية والألمانية) في جميع المرافق تقريباً للصم وفي فصول مُدمجة.

- 115- وتُقدّم معلومات شاملة وحديثة وذات صلة من خلال قاعدة بيانات CISONline التي تديرها الوزارة الاتحادية للتعليم والعلوم والبحث (<https://www.cisonline.at/home/>).
- 116- وتقوم الولايات تدريجياً بتوسيع نطاق إمكانية الحصول على الخدمات العامة، ولا سيما في ميادين التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية.
- 117- وفي مجال الإدارة، تُصَدَّر القرارات الرسمية في صيغ سهلة القراءة أو يسهل فهمها، على سبيل المثال في النمسا العليا والسفلى وفي ستيريا. وُصِّمَت المواقع الشبكية للقطاع العام في الغالب تصميمياً يتيح الوصول إليها.
- 118- وفي مجال مرافق تعليم ورعاية الأطفال، يولى الاهتمام لتشكيل مجموعات إدماج بأعداد أقل من الأطفال، كما تولي العناية لإيفاد مساعدين إضافيين بغرض إدماج هذه المجموعات. وفي المدارس، يتم توفير مساعدين للأطفال ذوي الإعاقة في جميع الولايات.
- 119- وعلى سبيل المثال، ينص قانون ستيريا المتعلق بتعليم الأطفال ورعايتهم على أن مرحاضاً واحداً على الأقل "يجب أن يحجز للمعدات التي تتيح إمكانية الوصول". وفي الممارسة، يتم توفير مرحاض/حمام واحد على الأقل يتيح إمكانية الوصول.
- 120- وفي سالزبورغ، على سبيل المثال، تجري حملة لإتاحة إمكانية الوصول يتم خلالها اتخاذ تدابير لإتاحة إمكانية الوصول على جميع المستويات. وتقوم مكاتب الإدارة الإقليمية كل سنتين بإعداد تقرير عن الحالة الراهنة للتدابير.
- 121- ووضعت تيرول خطة تدريجية للتنفيذ النهائي لإمكانية الوصول في جميع المباني التي تملكها الولاية. وتتاح إمكانية الوصول إلى مدارس الموسيقى والمتاحف الإقليمية ويجري تقديم تدريب إضافي منتظم لموظفيها التربويين كما يجري الاضطلاع بمشاريع التوعية.
- 122- ولدى منطقة فيينا خطة تدريجية مرتبطة بقانون فيينا لمكافحة التمييز، يجري بموجبها تخفيض تدريجي لحواجز البناء.
- 123- وفي النمسا السفلى، أنشئ في المستشفى الإقليمي في ميلك مشروع نموذجي بعنوان "medinklusion"، وهو عيادة للمرضى الخارجيين من الأشخاص ذوي الإعاقة، تقدم خدمات تتراوح بين الجراحة وأمراض النساء والطب الباطني للأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التعلم. وتتم المعالجة في عيادات المرضى الخارجيين بدعم من منسق مدرب تدريباً خاصاً، وتُوفَّر المعلومات في صيغ سهلة القراءة.

الإجابة على الفقرة 18 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

- 124- استناداً إلى الأسس القانونية، وضعت هيئة السكك الحديدية الاتحادية النمساوية خطة تدريجية لتنفيذ قانون إقرار المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة (انظر <https://konzern.oebb.at/de/vielfaeltige-oebb/behinderung/barrierefreiheit-etappenplan-ausblick2016>). ونتيجة لذلك، أُعيدت في نهاية عام 2015، هيكله المحطات التي يتردد عليها يومياً 2 000 شخص أو أكثر، كما أُعيدت هيكله المحطات الموجودة في عواصم المقاطعات والعواصم الإقليمية، حتى تتيح إمكانية الوصول إليها. وبفضل الالتزام بتنفيذ التدابير، أصبح بإمكان 75 في المائة من الركاب استخدام المحطات التي تتيح إمكانية الوصول إليها. وتعمل هيئة ÖBB-Infrastruktur AG الآن فعلاً لضمان استعادة 90 في المائة من الركاب في عام 2025 من المحطات التي تتيح إمكانية الوصول. وتشكل تعليقات الركاب ذوي الإعاقة ومحدودي

الحركة واقتراحاتهم جزءاً من المخطط الرئيسي لعام 2025. وستقوم هيئة ÖBB-Personenverkehr AG وÖBB-Postbus GmbH بعمليات اقتناء جديدة وفقاً لمعايير إمكانية الوصول.

125- وفي الممارسة، لا يعني النقل الذي يتيح إمكانية الوصول توفير مرافق النقل فحسب، بل يعني أيضاً توفير وسائل اتصال التي تتيح إمكانية الوصول. وهذا ما يشمل توفير عروض المعلومات وأنظمة التوجيه والإرشاد على أساس مبدأ الحواس المتعددة. وبالتعاون مع هيئة ÖBB Schienenverkehr (النقل بالسكك الحديدية)، بدأ ممثلو المعهد التربوي الاتحادي للمكفوفين والرابطة النمساوية للمكفوفين وذوي الإعاقة البصرية العمل على إنشاء نسخة من خدمة معلومات السفر بالسكك الحديدية عبر الإنترنت مصممة للمكفوفين.

126- وفي السفر بالسكك الحديدية المحلية، يتم إجراء حوالي 70 في المائة من الرحلات بقطارات تتيح إمكانية الوصول. وستتخفف نسبة الخدمات التي لا تتيح إمكانية الوصول إلى أقل من 10 في المائة بحلول عام 2024 بفضل الاستثمارات الكبيرة في المنشآت القائمة، حيث سيتم تقديم بدائل تتيح إمكانية الوصول للبدائل المتبقية التي لا تتيح هذه الإمكانيات.

127- وفيما يتعلق بتدابير تنفيذ الاستراتيجية النمساوية لمكافحة الخرف، قدمت وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخراً إعانات مالية لمرضى الخرف الذين يستخدمون وسائل النقل العام. والهدف هو وضع كتيب يحتوي على توصيات لموظفي شركات النقل بشأن كيفية المساهمة في تحسين المشاركة الاجتماعية للأشخاص الذين يعانون من إعاقات مرتبطة بالخرف.

128- ومن بين التدابير التي اتخذتها الولايات، يمكن الإشارة بوجه خاص إلى ما يلي:

129- النمسا السفلى: تتيح جميع الحافلات في المنطقة الشرقية إمكانية الوصول بما في ذلك أدوات توليد الصوت منذ مناقصة أجريت في عام 2016.

130- ولا يستخدم المكفوفون الهياكل الأساسية استخداماً تاماً في الوقت الراهن؛ ويجري تكثيف التجهيز التحسيني لنظم التوجيه عن طريق اللمس.

131- ويوجد حالياً في النمسا العليا حوالي 5 000 محطة حافلات إقليمية. وفي إطار منح عقود خدمات النقل، يتم فحص سلامة كل محطة حافلات تدريجياً. وإذا خلص الفحص إلى ضرورة إعادة البناء، فإن إمكانية الوصول تؤخذ في الاعتبار.

132- الحافلات (المركبات) الإقليمية: وفقاً للإحصاءات التشغيلية لخطوط الحافلات، كان هناك ما مجموعه 966 حافلة تعمل في النمسا العليا في عام 2018. وتتوفر معلومات بشأن إتاحة إمكانية الوصول في حافلات المدينة والحافلات المستأجرة (72 في المائة من المركبات). وتتيح جميع الحافلات الحضرية البالغ مجموعها 154 حافلة حضرية في النمسا العليا إمكانية الوصول. وتعمل 543 حافلة إقليمية بعقود عامة - تبلغ نسبة الحافلات التي تتيح إمكانية الوصول فيها 73 في المائة. وتجري تدريجياً زيادة هذه النسبة. وسيتم تعميم إتاحة إمكانية الوصول الكامل في عام 2021.

133- وفي تيرول، يتاح فريق خدمة للاستفسارات بشأن إمكانية الوصول إلى المرافق في المحطات أو مواقف وسائل النقل.

134- وتتاح المعلومات ذات الصلة على الإنترنت وفي المحطات ومواقف وسائل النقل.

135- ويجري تشغيل ما مجموعه 355 حافلة في جمعية النقل بفورارلبرغ. ويتميز 78 في المائة من هذه الحافلات بأرضية منخفضة لها منحدرات قابلة للطهي مخصصة للكراسي المتحركة. والمركبات المتبقية هي حافلات إقليمية (مجهزة بسلم). وجّهز 28 في المائة منها بمصعد للكرسي المتحرك عند الباب

الأوسط، وتم تجهيز جميع المركبات بشاشة عرض آلي "المحطة التالية". وبإدخال تكنولوجيا جديدة على متن المركبات (2020/2019)، سيتم أيضاً عرض/إعلان معلومات إضافية آلياً.

136- وضُمّت الأماكن العامة في فيينا بطريقة تجعل استخدامها في متناول الجميع وتتيح نمط العيش المستقل أساساً. وعلى سبيل المثال، يتم توطئة 93 في المائة من جميع الأرصفة بطريقة موحدة عند تقاطعات الطرق والمعابر لإتاحة مرور مستخدمي الكراسي المتحركة. وبالتالي فإن إتاحة إمكانية الوصول في الأماكن العامة تكاد تكون معممة بالنسبة للأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة.

137- وبالنسبة للمكفوفين وذوي الإعاقات البصرية، فإن الطرق والساحات بالقرب من الأماكن المهمة من قبيل محاور ومحطات النقل وأنظمة إشارات المرور والمرافق العامة وشوارع التسوق الرئيسية في فيينا مغطاة بمؤشرات سطحية تعمل باللمس. وفي الوقت الحاضر، تم بناء حوالي 48 كلم من أنظمة التوجيه عن طريق اللمس لدعم الاستخدام المستقل للأماكن العامة.

138- وتتيح قطارات ومحطات الأنفاق وأسطول الحافلات في فيينا فعلاً إمكانية الوصول إلى حد كبير. ويتيح ما يزيد على نصف مركبات الترام إمكانية الوصول أيضاً للأشخاص ذوي الإعاقة. ونظراً للاستعاضة التدريجية في المستقبل القريب عن مركبات الترام القديمة التي لا تتيح إمكانية الوصول بنماذج من طراز Bombardier Flexity الجديدة التي تتيح إمكانية الوصول، ستتم أيضاً إتاحة إمكانية الوصول في أسطول الترام بالكامل قريباً. ويتم الإعلان عن حالات انقطاع الخدمة الحالية على الموقع الشبكي لوسائل النقل العام في فيينا وتطبيقه الذي يتيح إمكانية الوصول (القناة الحسية الثانية).

139- وأحدثت شركة النقل العام في فيينا (Wiener Linien) منذ حوالي تسع سنوات نظام التوجيه عن طريق اللمس الذي تم تطويره بالاشتراك مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

140- ويمكن العثور على معلومات حول إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام على الموقع الشبكي: <http://www.wl-barrierefrei.at/>.

الإجابة على الفقرة 19 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

141- يوجد إطار قانوني لإتاحة إمكانية الوصول إلى المواقع الشبكية الرسمية منذ عام 2004 (الفقرة 3 من المادة 1 من قانون الحكومة الإلكترونية؛ وانظر أيضاً السؤال 17)، ويضع معايير للمواقع الإلكترونية والتطبيقات التي يمكن مقارنتها بالتوجيه (الاتحاد الأوروبي) 2102/2016 ولذلك فإنه بسبب هذا الالتزام القانوني القائم فعلاً، يفترض أن جميع المكاتب العامة للحكومة الاتحادية تلتزم بشروط التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 2102/2016.

142- وفي نفس الوقت، تم تنفيذ التوجيه على المستوى الاتحادي بموجب قانون إتاحة إمكانية الوصول إلى المواقع الشبكية (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي (I) رقم 2019/59).

143- وعلى المستوى الإقليمي، سنت قوانين إقليمية في معظم الحالات. وعلى سبيل المثال، يمكن الوصول في النمسا العليا إلى 75 في المائة من المواقع الشبكية.

الإجابة على الفقرة 20 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

144- لتقدير عدد مترجمي لغة الإشارة المطلوبين، أجرت وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم ووزارة العلوم دراسة مشتركة في عام 2013.

145- ويجري تدريب مترجمي لغة الإشارة في القطاع الجامعي، في جامعتي غراتس وسالزبورغ.

- 146- وفي معهد دراسات الترجمة النظرية والتطبيقية بجامعة غراتس، يمكن الحصول على درجة البكالوريوس والماجستير في لغة الإشارة النمساوية.
- 147- ومنذ عام 2016، ما فتئت جامعة سالزبورغ تقدم دورة دراسية مشفوعة بشهادة في الترجمة التحريرية والفورية للغة الإشارة والألمانية المكتوبة ولغة الإشارة الدولية (MODUS Salzburg). وتقدم وزارة التربية والتعليم الدعم المالي لهذه الدورة الدراسية المشفوعة بشهادة.
- 148- وتُجرى البحوث والدورات الدراسية بشأن لغة الإشارة وتاريخ الصم وثقافتهم في جامعة كلاغنفورت في مركز لغة الإشارة والتواصل مع الصم. ويدير المركز قاعدة بيانات لغة الإشارة النمساوية LedaSila، ويتعاون بشأن المشاريع الدولية. ومن فترة 2014-2016، عقدت أيضاً دورة دراسية لمدة أربعة فصول دراسية في تدريس لغة الإشارة في جامعة كلاغنفورت.
- 149- ويقدم مركز خدمة الدراسة الناجحة لمصلحة الصم (GESTU) في جامعة فيينا للتكنولوجيا المشورة والدعم للطلاب الصم أو ضعاف السمع في جميع الجامعات في فيينا. وفي إطار مركز الخدمة GESTU، تجري (مواصلة) تطوير مبادرات متخصصة من الأوساط الأكاديمية وأوساط البحوث، وجمعها في قاعدة بيانات ونشرها.
- 150- وللاطلاع على معلومات بشأن استخدام لغة الإشارة في قضايا المحاكم، يرجى الرجوع إلى الإجابة على السؤال 28.

الإجابة على الفقرة 21(أ) من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

تعزيز تدابير الرصد فيما يتصل بإتاحة إمكانية الوصول

- 151- في الإدارة الاتحادية، تراعى مسائل إمكانية الوصول والتصميم المراعي للجميع في التدريب الداخلي الأولي والمستمر للموظفين. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات، يتم التدريب على إتاحة إمكانية الوصول إلى المحتويات الشبكية والعروض عبر الإنترنت. وتستخدم آليات الرصد المناسبة عن طريق تكنولوجيا المعلومات.
- 152- وفي وزارة المالية الاتحادية، تُتخذ تدابير لضمان الجودة على الصعيد الوطني ولضمان معايير موحدة في إتاحة إمكانية الوصول إلى المباني. بما في ذلك القيام بعمليات تفتيش لفرادى المواقع بمشاركة المتخصصين.
- 153- ويرد في برنامج بناء مناسب بيان التمويل الذي تستخدمه هيئة المباني التاريخية لصيانة وإتاحة إمكانية الوصول إلى المباني ذات الأهمية التاريخية التي تملكها جمهورية النمسا. ويجري الرصد كل ثلاثة أشهر. وفي جميع هذه التدابير، تستشير هيئة المباني التاريخية بانتظام خبيراً خارجياً.
- 154- وفي إطار إنجاز برامج الصندوق الاجتماعي الأوروبي، تعد مسألة إتاحة إمكانية الوصول جزءاً من المستوى الأول لفحص المراقبة. وتقدم توصيات بشأن إمكانية الوصول، التي يتم رصد إتاحتها في السنة التالية أثناء عمليات التحقق في إطار المتابعة.
- 155- وفي عقود الإعانات التي تمنحها وزارة الشؤون الاجتماعية، تنص الشروط العامة للعقد على التقيد بالتشريعات المتعلقة بإقرار المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة ومراعاة تلك التشريعات. وإذا لم يتم الالتزام بشروط العقد، يمكن تعليق الدعم كلياً أو جزئياً والمطالبة باسترداد مبالغ الدعم.

- 156- وفي مجال العدالة، يتم دفع تكاليف تدابير البناء لإزالة الحواجز التي تحول دون إمكانية الوصول من الميزانية العامة للهيئة المعنية (هيئة حماية البيانات، والمحكمة الإدارية الاتحادية، والمحكمة العليا، والمحكمة الإقليمية العليا، والسجون).
- 157- ويقدم برنامج الدعم في الاتحاد الأوروبي عبر الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية إعانات للاستثمارات الرامية إلى إتاحة إمكانية الوصول في المرافق التي يمولها البرنامج وفي العروض المقدمة من منظم الخدمات الاجتماعية الأخرى.
- 158- وتُتخذ في الولايات أيضاً مجموعة واسعة من التدابير الرامية إلى تعزيز آليات الرصد.
- 159- وعلى سبيل المثال، أنشئت في منطقة سالزبورغ في عام 2016 هيئة لخبراء البناء المتيح لإمكانية الوصول.
- 160- وفي تيrol، تُتخذ إتاحة إمكانية الوصول في الاعتبار عند منح الإعانات لبناء المساكن.
- 161- وفي فيينا، تُدرّس الإعانات المقدمة لمشاريع إتاحة وتحسين إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية النهارية دراسة دقيقة فيما يتعلق بالتخطيط وتقدير التكاليف ومدى ملاءمة السعر. وفي جميع عمليات التفتيش التي تجري في إطار عمليات مراجعة الحسابات لضمان الجودة، يتم أيضاً فحص إمكانية الوصول إلى المرافق، ويجري كل ثلاث سنوات استقصاء منهجي بشأن إتاحة إمكانية الوصول في جميع مرافق الرعاية النهارية.
- 162- وفي ستيريا، تُستَترَظ موافقة مسبقة من السلطات في الإعانات المقدمة للتدابير الرامية إلى إتاحة إمكانية الوصول في مجال تعليم الأطفال ورعايتهم، على سبيل المثال. وبعد إنجازها، يتم إجراء تفتيش في الموقع للتأكد من أن التدابير قد تحققت بالفعل.

الإجابة على الفقرة 21(ب) من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

مناهج التصميم الشامل وإتاحة إمكانية الوصول

- 163- في المناهج الحالية لأكاديميات الهندسة المعمارية (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي (II) رقم 2015/262) وكليات الهندسة المعمارية (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي (II) رقم 2016/240)، تعد إتاحة إمكانية الوصول عنصراً ثابتاً في نتائج التعلم المهني ومهمة تربوية وتعليمية. وفي المناهج الدراسية للمؤسسات الجامعية، تُدرج إتاحة إمكانية الوصول أيضاً في الخصائص النموذجية للمهارات المطلوبة في المادة الدراسية.
- 164- والمناهج الدراسية في المدارس المهنية موجهة نحو تطوير الكفاءة المهنية الشاملة في بيئة العمل ذات الصلة. وتعد جزءاً لا يتجزأ من هذه الكفاءة المهنية القدرة على مراعاة القواعد المهنية والمبادئ التوجيهية والأحكام القانونية المعمول بها عند حل المهام الناشئة في حالة معينة. وينطبق هذا أيضاً على مجالات التصميم وإمكانية الوصول المُعممين.
- 165- وفي التعليم العالي، تضع الجامعات المناهج بشكل مستقل. وتدرج كل من جامعة فيينا للتكنولوجيا وجامعة غراتس للتكنولوجيا وحدات دراسية بشأن البناء الذي يتيح إمكانية الوصول في شهادات الهندسة المعمارية الخاصة بهما. وفي جامعة غراتس للتكنولوجيا، تم إنشاء فريق عامل معني بالبناء المستدام يتناول في التدريس والبحث مسألة إتاحة إمكانية الوصول. وفي إطار دراسات الحصول على درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية في جامعة إنسبروك، يتم إدراج البناء الذي يتيح إمكانية الوصول في وحدة دراسية اختيارية. وفي الشهادات الدراسية للهندسة المعمارية في جامعات الفنون وكذلك في

الشهادات الدراسية في تخطيط المناظر الطبيعية وهندسة المناظر الطبيعية في جامعة فيينا للموارد الطبيعية وعلوم الحياة، ينظر إلى مسألة إتاحة إمكانية الوصول على أنها عنصر أساسي ومسألة متخللة لعدة مجالات.

166- وفي جامعة يونيوم كراتس Joanneum Graz للعلوم التطبيقية، أدرجت دورة دراسية إلزامية بشأن موضوع البناء الذي يتيح إمكانية الوصول في برنامج شهادة تخطيط البناء وصناعة البناء.

الإجابة على الفقرة 21(ج) من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

منح العقود العامة وإتاحة إمكانية الوصول

167- تتضمن المادتان 107 و275 من قانون الشراء العام الاتحادي بالإضافة إلى المادة 60 من قانون الشراء العام الاتحادي المتعلق بالامتيازات لعام 2018، الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي (I) رقم 2018/65، حكماً بشأن إتاحة إمكانية الوصول إلى الخدمات. وينص هذا الحكم على أنه عند شراء خدمة مخصصة لاستخدام الأشخاص الطبيعيين، يجب تحديد المواصفات التقنية بطريقة تأخذ في الاعتبار معايير التصميم العام - بما في ذلك إتاحة إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. وإذا كانت ثمة شروط قائمة بشأن إتاحة إمكانية الوصول بمقتضى قانون صادر عن الاتحاد الأوروبي، فيجب أن تأخذها المواصفات التقنية كنقطة مرجعية فيما يتعلق بهذه المعايير. ولا يمكن تجاهل الالتزام باقتناء خدمات يمكن الوصول إليها إلا في الحالات التي توجد فيها أسباب وقائية لذلك.

الإجابة على الفقرة 22 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

فيما يتعلق بالغاية 11-2

168- تعتبر سياسة النقل النمساوية تطوير شبكات النقل العام هدفاً أساسياً فيما يتعلق بمجموعة من الخدمات الميسورة التكلفة والموجهة نحو تلبية الاحتياجات والتي يمكن الوصول إليها. وفيما يتعلق بالإنجاز المحدد، يرجى الرجوع إلى خطة النقل التدريجية (انظر أيضاً <https://konzern.oebb.at/de/vielfaeltige-oebb/behinderung/barrierefreiheit-etappen> plan-ausblick2016)، التي تسلط الضوء على التدابير الاستراتيجية لتحقيقها بينما تتضمن في الوقت نفسه تقييماً للتقدم المحرز.

فيما يتعلق بالغاية 11-7

169- عند إنشاء أماكن عامة يحب الناس قضاء وقتهم فيها، سترعى أهداف التنمية المستدامة في العمل الجاري، لا سيما في إطار التعاون في مختلف الأفرقة العاملة واللجان التابعة للمؤتمر النمساوي للتخطيط المكاني.

170- وفي الولايات، في النمسا السفلى، على سبيل المثال، يولى اهتمام خاص لضمان استعادة الجميع من شبكات نقل ميسورة التكلفة ويمكن الوصول إليها وتتسم بالاستدامة.

171- وفي سالزبورغ، شقت أهداف التنمية المستدامة طريقها إلى التنفيذ في تدابير وضعت في إطار خطة العمل الإقليمية.

172- وفي تيرول، يُسعى بقوة إلى توسيع نطاق العروض الترفيهية التي يمكن الوصول إليها في الطبيعة.

الإجابة على الفقرة 23 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

173- وفقاً للفقرة 1 من المادة 2 من القانون الاتحادي للرعاية الأساسية لعام 2005، يتعين على الحكومة الاتحادية أن تراعي قدر الإمكان الاحتياجات الخاصة للأشخاص المحتاجين إلى الحماية. وقد اتخذت التدابير التالية على المستوى الاتحادي:

- يحال طالبو اللجوء المحتاجون إلى دعم خاص إلى وحدة رعاية طبية خاصة. وتحتوي وحدة الرعاية الخاصة هذه التي يعمل بها موظفو دعم مدربين تدريباً خاصاً على مصعد ومرافق صحية يمكن الوصول إليها؛
- سيجري إدخال المزيد من التحسينات على الهياكل الأساسية لمرافق الدعم بتكييفها مع الاحتياجات والشروط والإمكانيات المحددة لكل منها.

174- وفيما يلي بعض التدابير المثالية من الولايات.

175- النمسا السفلى ملزمة، بمقتضى الفقرة 4 من المادة 6 من قانون الرعاية الأساسية في النمسا السفلى، بمراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة في مسائل الرعاية الأساسية. ولذلك، توفر مرافق دعم خاصة لرعاية هذه الفئات من الأشخاص في إطار برنامج معونة اللاجئين.

176- ويمكن الاستفادة من مجموعة خدمات الرعاية الأساسية في منطقة النمسا العليا، لا سيما في مركز الخدمات الإقليمية (Landesdienstleistungszentrum-LDZ)، أو يمكن بدلاً من ذلك الاستفادة منها إلكترونياً. وإذا لزم الأمر، يمكن التغلب على حاجز اللغة عن طريق الترجمة الفورية بالفيديو في مركز الخدمات الإقليمية.

177- وأُغلق في بداية عام 2018 المركز الذي يتيح للمجموعة المستهدفة من اللاجئين ذوي الإعاقة الوصول إليه في مدينة سالزبورغ. ونظراً لانخفاض عدد الحالات، تم إيجاد حلول فردية محددة للاجئين ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الرعاية الأساسية، تمنح لهذه الفئة المستهدفة خدمات دعم (من قبيل الرعاية والدعم الطبي، ووسائل النقل الخاصة، والمساعدة الطبية).

178- وفي ستيريا، أُدرج الأشخاص المؤهلون للحصول على الحماية الاحتياطية في عام 2018 في عداد أولئك الذين يمكنهم المطالبة بالاستحقاقات وفقاً لقانون الإعاقة في ستيريا. ومنطقة ستيريا مسؤولة أيضاً عن الرعاية الأساسية للأجانب الذين يحتاجون إلى المساعدة والحماية. وفي ستيريا، تتوفر أماكن يسهل لطالبي اللجوء الوصول إليها إذا كانت ثمة حاجة إليها.

179- وفي منطقة تيرول، تتمثل التدابير المعروضة في بوصلة الإدماج في تيرول، وهي استحقاق الحد الأدنى من الدخل وخدمات دعم ذوي الإعاقة، والدورات الدراسية للغة والدعم أثناء تدابير التدريب عن طريق الإعانات المقدمة وفقاً لقانون سوق العمل.

180- وفي فيينا، توجد أيضاً إلى جانب المعايير الدنيا للنمسا بأكملها مبادئ توجيهية إضافية تتعلق بالنوعية لمساعدة اللاجئين في فيينا. وتتص على استيعاب الأشخاص وفقاً لاحتياجاتهم الفردية، على سبيل المثال في غرف فردية مع حمام/مرحاض خاص بهم أو مع إتاحة إمكانية الوصول بدون عوائق. ويمكن استيفاء هذه الشروط بالكامل في فيينا.

181- وتشمل الخدمات المقدمة إسداء المشورة الاجتماعية في إطار الرعاية الأساسية. ويمكن للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين الاستفادة من مركز الخدمات النفسية - الاجتماعية في فيينا. ويتم تفعيل الاتصال الميسر عبر نظام الترجمة الشفوية بالفيديو.

الإجابة على الفقرة 24 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

- 182- تتميز إدارة المخاطر والوقاية منها في حالات الكوارث في النمسا بتوفير الموارد التشغيلية والموظفين على المستوى المحلي بشكل مكثف وطنياً، مما يضمن إمكانية مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة بسرعة وكفاءة في حالات الطوارئ.
- 183- وتضطلع السلطات المحلية وخدمات الطوارئ التطوعية بمعظم مهام الاستجابة لحالات الطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث.
- 184- وتولي وزارة الداخلية، في إطار مهامها بوصفها الكيان التنسيق للحكومة الاتحادية، اهتماماً كبيراً لإعلام وتثقيف عامة الجمهور، بالقيام مثلاً باتخاذ تدابير الإعلام والتدريب لمصلحة الفئات الضعيفة من قبيل الأطفال أو المسنين.
- 185- ومن أجل إعلام جميع شرائح السكان بشكل أفضل بالمخاطر الحالية، أحدثت وزارة الداخلية نظام الإنذار KatWarn، الذي يمكن من خلاله تلقي الإنذارات والأخبار من السلطات عبر الهاتف المحمول أو الإبلاغ بها من خلال القنوات الإعلامية الأخرى. وتقدم وزارة الداخلية للجمهور على موقعها الإلكتروني الذي يمكن الوصول إليه، معلومات شاملة بشأن الوقاية المدنية، وهي متاحة أيضاً في شكل تسهل قراءته.
- 186- وتشير وزارة الدفاع إلى أهمية الإغاثة في حالات الكوارث التي يقدمها الجيش النمساوي في إطار عمليات الانتشار في الخارج (الفقرة 1 من المادة 2 من قانون الدفاع لعام 2001). وفي هذا السياق، يولي الجيش النمساوي اهتماماً خاصاً للحالة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- 187- وتبرز النمسا العليا وتيرول مراعاة خططهما المتعلقة بالكوارث لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة دون تحفظ.

الإجابة على الفقرة 25 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

- 188- إجمالاً، تنظم المساعدة القانونية في المجال القضائي التي نُظمت وهيكلت حديثاً بموجب قانون الحماية الثانية للبالغين، تمثيل الأشخاص في المسائل القانونية. غير أنه استناداً إلى القانون، قد لا يصبح هذا ساري المفعول إلا إذا لم يتمكن الشخص المتضرر من إدارة شؤونه بنفسه بالاستعانة بالدعم.
- 189- وتقدم الفقرة 2 من المادة 239 من القانون المدني النمساوي أمثلة على كيفية دعم الأشخاص البالغين الذين تكون قدرتهم على اتخاذ القرارات محدودة بسبب مرض عقلي أو إعاقة مماثلة. وهذا ما يشمل، على سبيل المثال، الدعم المقدم من أسرهم، والأشخاص الآخرين المقربين منهم، ومن مرافق الرعاية، ومرافق دعم شبكة ذوي الإعاقة والخدمات الاجتماعية، ومجموعات الأقران، ومراكز المشورة وأدوات من قبيل "الحسابات المصرفية المدعومة" أو "حوار استشاري".
- 190- وفي الممارسة، توفر منظمات الخدمات الاجتماعية الحسابات المصرفية المدعومة. وتهدف هذه الأداة إلى مساعدة الأشخاص الذين يتلقون الدعم، ويواجهون صعوبات في التعرف على أولويات السداد والالتزام بها، وبالتالي يتعرضون لخطر التشرذم من جراء التعامل مع المدفوعات التي يلزمهم دفعها من أجل العيش بشكل مستقل. والحوار الاستشاري عملية اتصال مهيكلت تجري من خلالها الممرضات ومقدمو الرعاية والأطباء محادثات مع نزلاء دور التقاعد ورعاية المسنين. ولا يتعلق الأمر بمراعاة رغبات النزلاء في أن يعيشوا حياة كريمة في البيت فحسب، بل يتعلق أيضاً بما يهمهم عندما يقتررب أجلهم. وتحمل أداة الاتصال هذه تقرير مصيرهم على محمل الجد وتقويه. كما ينص القانون على أحكام هيكلية

تمكن المحاكم من أن تولي الأولوية للدعم على التمثيل. وعلى سبيل المثال، في كل إجراء، يجب الحصول على إذن من جمعية لحماية البالغين بناء على طلب وصي تعينه المحكمة. وتعمل هذه الجمعيات من خلال موارد الشخص المتضرر وفقاً لمعايير العمل الاجتماعي والاستعانة بخبرة الأقران. وأخيراً، توصي بتعيين وصي أو لا توصي بتعيينه.

191- والوصاية الانتقائية شكل من أشكال الوصاية، يمكن للشخص الذي لم تعد لديه القدرة الكاملة على اتخاذ القرارات استخدامه لاختيار الوصي بنفسه. وفي هذه العملية، يمكن للشخص أن يشترط ألا يتصرف الوصي إلا بموافقة.

192- وكمبدأ رئيسي، تنص الفقرة 1 من المادة 241 من القانون المدني على أن الشخص الذي يتم تعيينه ممثلاً (شخص يفوضه المريض لإدارة شؤونه، أو وصي)، يجب أن يعمل من أجل بلوغ حالة يمكن فيها للشخص الذي يجري تمثيله أن ينظم حياته وفقاً لرغباته واختياراته ويتأتى تمكينه فيها، قدر الإمكان، من رعاية شؤونه بنفسه.

193- وفي المجال الحساس المتعلق بالموافقة على العلاج الطبي، تنص الفقرة 2 من المادة 252 من القانون المدني أيضاً على وجوب أن يبذل الشخص الذي يقدم العلاج جهداً ثابتاً بأدلة من أجل إشراك الأشخاص الذين يمكنهم تقديم الدعم للشخص البالغ حتى يتخذ قراراته بنفسه. ويمكن أن يكون هؤلاء أفراداً من أسرته أو أشخاصاً آخرين من أقرانه.

194- وأجرت النمسا السفلى دراسة بشأن التخطيط الطويل الأجل لاحتياجات مرافق الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التعلم لعامي 2020 و2025. وتم تكييف البرنامج الجديد المعنون "شيخوختنا" ("Wir im Alter") وفقاً لذلك، ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2018 تضمن عنصر "دمج هيكل العيش والرعاية النهارية".

195- ويجري حالياً أيضاً تقييم المساعدة الشخصية للأشخاص ذوي الإعاقات الحسية أو البدنية في إطار نهج تشاركي بغرض حساب الاحتياجات المستقبلية والتنبؤ بها.

196- وفي النمسا العليا، تقدم المؤسسات التالية على وجه الخصوص المساعدة في صنع القرار:

- مركز التمكين: مركز المشورة والتدريب للأشخاص ذوي الإعاقة في سعيهم إلى تقرير المصير؛ وقد بلغت الإعانات المقدمة في عام 2018 حوالي 300 000 يورو؛
- مشورة الأقران: تقديم معلومات ودعم ومشورة بالمجان من أجل مزيد من الاستقلالية والمسؤولية الفردية. وإسداء مشورة عالية الكفاءة بفضل التدريب الشامل للأقران - ينظمها قانون المهن الاجتماعية في النمسا العليا. وقد بلغت النفقات في عام 2017: حوالي 500 000 يورو؛
- التخطيط الشخصي للمستقبل: شكل خاص من المشورة التي تهدف إلى مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على تغيير حياتهم في الاتجاه الذي يرغبون فيه، والتحدث عن رغباتهم وأهدافهم الخاصة وكيفية تحقيق هذه الأهداف. وقد بلغت النفقات في عام 2018: حوالي 227 000 يورو؛
- معلومات التخطيط والمشورة والدعم بشأن الحياة الوظيفية؛
- الحساب المدعوم: دعم الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في التعرف على أولويات السداد والالتزام بها والتعامل مع المدفوعات التي يلزمهم سدادها لمواصلة العيش بشكل مستقل.

- 197- وفي إطار برنامج ستيريا لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، تم إحداث ما يلي: يجري اختبار خدمة تسمى "الميزانية المصحوبة الموجهة نحو حيز العيش" باعتبارها مشروعاً تجريبياً، ودورة أكاديمية للمستشارين الأقران، ومراكز المشورة الإقليمية، ومركز التدريب والمشورة (مركز أندريتز للتدريب والكفاءة)، وجمعية المدافعين الذاتيين المسماة "العيش المستقل ذاتياً" في ستيريا، ونظام الحساب المدعوم.
- 198- وفي تيروول، يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة، في إطار قانون المشاركة، الاستفادة من خدمات المشورة مثل دعم الأقران وإشراك ذوي الخبرة.

الإجابة على الفقرة 26 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

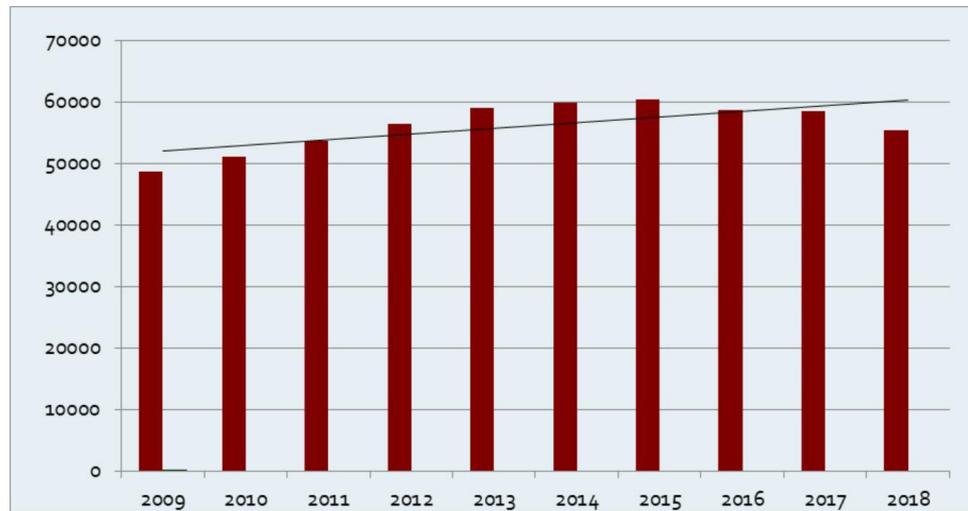
- 199- يمكن توضيح عدد قرارات الوصاية الجارية التي تأمر بها المحكمة أو حالات ما يسمى باتخاذ القرار بالوكالة على النحو التالي (الأرقام في بداية كل سنة):

الجدول 1

عدد أوامر الوصاية التي أمرت بها المحكمة

السنة:	عدد أوامر الوصاية
2009	48 659
2010	51 155
2011	53 609
2012	56 499
2013	58 986
2014	59 910
2015	60 461
2016	58 606
2017	58 548
2018	55 462

الرسم البياني 1



200- يشير الرسم البياني إلى اتجاه تصاعدي حتى عام 2015. فقد صدر أكبر عدد من أوامر الوصاية في عام 2015. وفي السنوات الثلاث اللاحقة انخفض عددها بنسبة ثمانية في المائة.

201- واستناداً إلى الإحصاءات الجديدة المتعلقة "بتمثيل البالغين"، كان هناك ما مجموعه 50 204 أوامر وصاية أمرت بها المحكمة حتى 1 كانون الثاني/يناير 2019. وبالتالي فإن الاتجاه التنازلي مستمر.

الإجابة على الفقرة 27 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

202- في عام 2018، نظمت وزارة العدل ما مجموعه 16 دورة تدريبية إضافية للقضاة والموظفين القضائيين بشأن التشريع الجديد المتعلق بحماية البالغين. وبالتعاون مع جمعيات حماية البالغين واتحاد بيوت الرعاية النمساوية، عُقدت في الولايات مؤتمرات متخصصة بشأن القانون الثاني لحماية البالغين.

203- وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على جميع القضاة والمدعين العامين المقبلين على المهنة إكمال وحدة تدريبية إلزامية بشأن الحقوق الأساسية أثناء تدريبهم.

204- وفي عام 2018، تم عقد العديد من الدورات التدريبية الإضافية لموظفي جمعيات حماية البالغين والأطباء والمحامين وموظفي المصارف.

205- وقد نُشر كتيب وزارة العدل بشأن المحتويات الأساسية لقانون حماية البالغين على موقعها على شبكة الإنترنت www.justiz.gv.at في عدة صيغ. وهناك إصدارات باللغات الإنكليزية والتركية والصربية الكرواتية ونسخة سهلة القراءة.

الإجابة على الفقرة 28 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

206- فيما يتعلق بإتاحة إمكانية الوصول إلى مباني المحاكم، وضعت وزارة العدل معايير للحد الأدنى لتتيح إمكانية الوصول واستخدام منطقة المدخل ونقطة المعلومات (مركز الخدمات)، وقاعة محكمة واحدة على الأقل، ومرحاض للأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة وذوي الإعاقات الحسية. ويمكن الاطلاع على خطط تنفيذ الخطة التدريجية للمباني الاتحادية على الموقع الشبكي: <https://www.justiz.gv.at/web2013/home/buergerservice/informationen-und-hinw-eise/etappenplan-bundesbauten~2c94848525f84a63012e0ed5898136ff.de.html>

207- ويتم عرض إمكانية الوصول الحالية لمباني المحاكم على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل في كل محكمة جنائية ومدنية نمساوية تحت عنوان "إمكانية الوصول". وتبين المعلومات المقدمة أن الغالبية العظمى من المحاكم النمساوية متاحة بالفعل للأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة.

مترجمو لغة الإشارة

208- ترد لغة الإشارة كلغة مستقلة في القائمة المتاحة مجاناً على الإنترنت للمترجمين الفوريين العاميين المحلفين والمعتمدين من المحاكم (<https://sdgliste.justiz.gv.at>).

209- وتتص اللوائح الإجرائية للمحاكم على شرط إشراك مترجم لغة الإشارة في الإجراءات التي يكون فيها الطرف أو المتهم أو الضحية أصماً أو ضعيف السمع أو يعاني من إعاقة في النطق، (انظر على وجه الخصوص المادة 73(أ) من قانون الإجراءات المدنية والفقرة 7 من المادة 56 من قانون الإجراءات الجنائية). وتتحمل الولاية التكاليف المتعلقة بذلك، بما في ذلك تلك التكاليف، المتكبدة للاتصال بممثليهم القانونيين، الذين يعدون ضرورة إجرائية.

210- وفي الإجراءات الإدارية (الجنائية) أيضاً، يحق للأطراف أو الأشخاص الذين سيتم استجوابهم ممن يعانون من إعاقات صوتية أو صمم أو ضعف شديد في السمع استخدام مترجم شفوي (المادة 38(أ)) من قانون الإجراءات الإدارية، المادة 33، الفقرة 2 من قانون الجرائم الإدارية). وبموجب القانون الاتحادي، الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي (I) رقم 2018/57، تحسن هذا الحق في التقاضي أمام المحاكم الإدارية في القضايا الجنائية الإدارية إذ يشمل الآن الاتصال بين المتهم ومحاميه (المادة 38(أ)) من قانون إجراءات المحاكم الإدارية).

211- وفيما يتعلق بحقوق ضحايا الجرائم، يرجى الرجوع أيضاً إلى الإجابة على السؤال 34.

212- وبالإضافة إلى ذلك، وضعت خطة لإزالة مصطلح "الإعاقة العقلية" من القوانين ذات الصلة بالإجراءات القضائية والاستعاضة عنه بمصطلح "الإعاقة في القدرة على اتخاذ قرارات والمماثلة لمرض عقلي".

الإجابة على الفقرة 29 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

213- صدقت النمسا في 4 كانون الأول/ديسمبر 2012 على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2002. ونقل القانون التطبيقي للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي (I) رقم 2012/1)، مهام الآلية الوطنية للوقاية، اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2012، إلى مجلس أمناء المظالم النمساوي واللجان التي يعينها. وينقل هذه المهام إلى مجلس أمناء المظالم، يمكن استخدام الهياكل القائمة وتكييفها، وضمان الحماية القانونية الفعالة.

214- وإلى جانب ست لجان إقليمية متعددة التخصصات، يجري تفتيش المؤسسات التي يحدث فيها أو يمكن أن يحدث فيها سلب الحرية الشخصية أو تقييدها، على سبيل المثال في السجون أو دور الرعاية. وتمتد عمليات التفتيش لتشمل المؤسسات والبرامج الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يجوز تقييد الحرية الشخصية للأشخاص المصابين بأمراض عقلية أو علاجهم طبياً دون موافقتهم إلا إذا كانوا يعرضون حياتهم أو حياة الآخرين لخطر شديد، وعندما لا يوجد بديل آخر لتقييد حريتهم. وإذا كان الشخص الذي ينطبق عليه ذلك في دار للرعاية بأمر من المحكمة، فإن على القاضي أن ينظر بانتظام في هذا الأمر، ويجب على أمين مظالم المرضى أن ينظر في مقبولية الإجراء وتتاسبه وفقاً لقانون الاستشفاء.

215- وإذا كان الشخص في دار الرعاية بناء على طلبه، فيجب أن يراقب ذلك باستمرار ممثلون مستقلون للمقيمين في تلك الدار، والذين يكون مقرهم في جمعيات حماية البالغين. ويتم ذلك وفقاً للقانون الاتحادي المتعلق بحماية الحرية الشخصية أثناء الإقامة في دور الرعاية وغيرها من مؤسسات التمريض والرعاية (قانون دور إيواء المسنين ورعايتهم). ويجب على القاضي النظر في الحالة أيضاً إذا طلب ممثلو المقيمين في دور الرعاية ذلك.

216- وانظر أيضاً الإجابة على السؤال 31.

الإجابة على الفقرة 30 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

217- لم تصدق النمسا حتى الآن على الاتفاقية الخاصة بحماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية فيما يتعلق بتطبيقات علم الأحياء والطب. ولذلك فإن مسألة ما إذا كانت النمسا ستعتمد البروتوكول الإضافي أم لا ليست ذات صلة في الوقت الحاضر.

الإجابة على الفقرة 31 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

218- أقرت وزارة العدل في عام 2014 بموجب مرسوم، وباتفاق مع وزارة الصحة، أن استخدام الأسرة المكثفة لطب الأمراض العقلية (الأسرة الشبكية) وكذلك الأسرة الأخرى الشبيهة بالأقفاص لا يتوافق مع المعايير الأوروبية وبالتالي فهو غير مسموح به ولا يجوز استخدام هذه الوسائل اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2015.

219- وتُحمى في النمسا الحرية الشخصية للمقيمين في دور المسنين ودور رعاية المسنين، وفي مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك في المستشفيات، بموجب قانون دور إقامة المسنين ودور رعايتهم. ومنذ 1 تموز/يوليه 2018، أصبحت أيضاً مؤسسات رعاية وتربية القاصرين مشمولة بمجال تطبيق هذا القانون. وهو لا يسمح بالتدخل في الحرية الشخصية في هذه المؤسسات إلا كمالاً أخيراً لمنع أي شخص من إلحاق الضرر بنفسه أو بالآخرين. ويمكن للمتضررين اللجوء إلى المحكمة للنظر في حرمانهم من حريتهم.

220- ومن أجل ضمان الحماية القانونية الفعالة، ينص القانون على تمكين المتضررين من الاستعانة بممثل على دراية بالمسألة (ممثل المقيمين) يهتم بمصالحهم ويساعدهم على إقرار حقوقهم، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسة، بل وفي أي إجراءات قضائية قد تحدث. وتمثل السكان مهمة جمعيات حماية البالغين، التي تمويلها الحكومة الاتحادية. وفي عام 2017، تم إنفاق حوالي 6,4 ملايين يورو على هذه المسألة. وبسبب إدراج مؤسسات لرعاية وتربية القاصرين في عام 2018، زادت النفقات زيادة كبيرة.

الإجابة على الفقرة 32 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

221- تستند الاختلافات في نمو نوع الجنس إلى العديد من الأسباب المختلفة، والتي بسببها لا يمكن تحديد جنس الشخص وراثياً و/أو تشريحياً تحديداً واضحاً. وتدعم هؤلاء الأشخاص أفرقة متعددة التخصصات في مرافق متخصصة. ويتم، قدر الإمكان، تأخير التدخلات الخطيرة من أجل تحديد جنس معين حتى يبلغ الشخص المصاب سناً يكتمل فيه جيداً فهم الحالة وتحديد صورتها.

الإجابة على الفقرة 33 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

222- توجه الرعاية الطبية في السجون نحو مبدأ التكافؤ وهي عموماً نفس الرعاية المقدمة للأشخاص في العالم الخارجي. ومن الفروق القليلة أنه لا يسمح لنزلاء السجون باختيار طبيهم الخاص. وقد خلّلت الحالات الفردية المذكورة في التقرير تحليلاً مفصلاً، ووضعت الاستنتاجات المستخلصة منها موضع التنفيذ. وغيرت تلك الاستنتاجات طبيعة الدعم إذ تشكل الآن جزءاً لا يتجزأ من إجراءات الوقت الحاضر (القائمة على تكنولوجيا المعلومات).

223- ولدعم نزلاء السجون ذوي الإعاقات البدنية، تم تصميم السجون لكي تتيح إمكانية الوصول. وبالإضافة إلى الرعاية الطبية، يتم تقديم خدمات تكميلية شاملة للأشخاص المصابين بأمراض عقلية (المدواة بالعمل وما إلى ذلك).

الإجابة على الفقرة 34 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

224- في نهاية عام 2016، أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية تكليفاً بإجراء دراسة "التجارب والوقاية من العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة". وأنشئ فريق رصد يضم مجلس أمناء المظالم وأمين المظالم المعني بشؤون الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وبدأ العمل في كانون الثاني/يناير 2019، ومن المتوقع أن يصدر تقرير ختامي في خريف 2019.

225- ولهذه الدراسة الأهداف التالية:

- جمع البيانات بشأن العنف والاعتداء الجنسي ضد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستخدمون مرافق برنامج دعم الأشخاص ذوي الإعاقة أو الذين يعيشون في مؤسسات الطب النفسي أو سجون الأشخاص المصابين بأمراض عقلية؛
- تحديد العوامل التي تشجع على حدوث العنف والاعتداء الجنسي؛
- اقتراح تدابير فعالة لمنع العنف والاعتداء الجنسي، وإبراز أمثلة الممارسات الجيدة في مجال الوقاية والدعم.

226- وتهدف الدراسة أيضاً إلى تسليط الضوء على الجانب الخاص للعنف ضد النساء ذوات الإعاقة والإشارة إلى خيارات الوقاية المناسبة.

227- وللأشخاص ذوي الإعاقة الذين يصبحون ضحايا للعنف استحقاقات وفقاً لقانون ضحايا الجريمة، (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي رقم 1972/288). ويتوقف ذلك على تعرضهم لإصابة بدنية أو الإضرار بصحتهم بسبب عمل جرمي غير قانوني ومرتكب، مما قد يؤدي إلى الحكم على مرتكبها بالسجن لمدة تفوق ستة أشهر. وينص القانون على أنواع عديدة من المساعدات المالية والتدابير العلاجية (العلاج النفسي) والتعويضات بمعدل ثابت. ويحدد إجراءات إدارية الاستحقاقات التي يحق للشخص الحصول عليها.

228- وفي إطار أعمال الوقاية، تقوم وزارة الداخلية بالتوعية من خلال تنظيم مناسبات ودورات تدريبية ومحاضرات وإجراء تدريب إضافي والقيام بأعمال العلاقات العامة بشأن مسألة الاتجار بالبشر.

229- ووفقاً للفقرة 1 من المادة 66(أ) من قانون الإجراءات الجنائية، يحق لضحايا الجريمة أن يشبوا فوراً حاجتهم الخاصة إلى الحماية. ويندرج الضحايا ذوو الإعاقة في فئة المحتاجين إلى الحماية. ولا بد من دراسة ذلك في كل حالة على حدة. وللضحايا الذين هم في حاجة خاصة إلى الحماية الحق في:

- المطالبة بإجراء مقابلة - إن أمكن - على يد شخص من نفس الجنس أثناء التحقيق؛
- رفض الإجابة على الأسئلة المتعلقة بتفاصيل الجريمة عندما يرون أن وصفها لا يطاق، أو عندما تطرح أسئلة بشأن جوانب شخصية للغاية في حياتهم؛
- المطالبة باستجوابهم بلطف أثناء التحقيق وفي المحاكمة؛
- المطالبة باستبعاد الجمهور من المحاكمة؛

- إبلاغهم فوراً وتلقائياً بالإفراج عن المتهم أو هروبه؛
- حضور شخص يتقون به أثناء الاستجواب.

230- وفي الجهاز القضائي، يُقدّم العديد من الدورات التدريبية الإضافية (المتعددة التخصصات) بشأن موضوع حماية الضحايا. وفي إطار التدريب، يتعين على جميع القضاة والمدعين العامين المحتملين العمل في مركز لحماية الضحايا أو مؤسسة رعاية لمدة أسبوعين على الأقل. ويمكن للأشخاص ذوي الإعاقة التوجه إلى مكتب أمين مظالم المرضى وذوي الإعاقة في أي وقت في بورغنلاند. وفي مؤسسات برنامج دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، يوجد ممثلو النزلاء لمساعدتهم.

231- وفي النمسا السفلى، يُستخدم استبيان تقييم المخاطر الإلزامي في حالة الاشتباه في حدوث عنف بدني أو نفسي أو جنسي، أو عند إهمال شخص ذي إعاقة، حتى يتأتى التعرف على المخاطر في أقرب وقت ممكن.

232- وفي النمسا العليا، هناك معايير إلزامية لقياس الأداء والجودة خاصة بمقدمي الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، وتخضع تلك الخدمات أيضاً لمراقبة السلطات. وتتعلق تلك المعايير بالموظفين والبناء، بالإضافة إلى نقاط من قبيل ما يلي:

- الإحداث الإلزامي لأفرقة مختصة؛
- الأشخاص الموثوق بهم لدى ذوي الإعاقة في المؤسسات؛
- التعاون مع أفراد الأسرة والأطباء والمعالجين؛
- مركز التمكين؛
- مشورة الأقران؛
- تدريب الموظفين على التواصل غير العنيف، والتعامل مع العنف في المؤسسات؛
- التدخل في حالة الأزمات.

233- وفي سالزبورغ، تتم عمليات التفتيش بانتظام في مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة (في عام 2018: أُجريت زيارات لما مجموعه 50 موقعاً). ومن التدابير المتخذة مثلاً في إطار الإشراف المتخصص لتوفير الحماية من الاستغلال والعنف وسوء الاستخدام: المحادثات الشخصية مع العملاء، والتحقق من محتويات وثائق المنظمة، والتحقق من وجود مفهوم للحماية من العنف، والتحقق من وجود خطط الأزمات والطوارئ وإجراءات التظلم المستقلة للزبائن.

234- وفي تيرول، يلتزم مقدمو الخدمات بوضع خطة للحماية من العنف قبل إصدار رخصة التشغيل. وبعد ذلك، تكون السلطة المعنية ملزمة بالقيام بالإشراف. وفي إطار أنشطة الإشراف، يوجد العديد من آليات المراقبة كما تتخذ تدابير وتقرض عقوبات على الانتهاكات.

235- ويكتسي منع العنف في بيئة مؤسسية أهمية كبيرة في فورارلبرغ. وتوفر مرافق برنامج دعم الإدماج مجموعة من الدورات التدريبية لموظفيها. وقد وضعت أدلة بشأن كيفية المضي قدماً بالتعاون الوثيق مع الكيانات العاملة من أجل منع العنف.

236- وللحيلولة دون وقوع العنف، وضعت فيينا مبادئ توجيهية ذات صلة كما أن لها مكتب أمين مظالم في صندوق فيينا الاجتماعي، وتخضع جميع المنظمات المستقلة المعنية لعمليات منتظمة لمراقبة الجودة.

الإجابة على الفقرة 35 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

- 237- بالإضافة إلى الإجابة على السؤال 29، نود أن نحيلكم إلى عمل مجلس أمناء المظالم كآلية وطنية لمنع التعذيب وفقاً للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.
- 238- وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، يتعين على مجلس أمناء المظالم - أيضاً في مجال إدارة الولاية ذات الصلة - تنفيذ المادة الفقرة 3 من المادة 16، ومنع جميع أشكال الاستغلال والعنف وسوء المعاملة، والقيام بانتظام بزيارة وتفتيش المؤسسات والبرامج المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- 239- وقد أثبتت توصيات مجلس أمناء المظالم المقدمة إلى السلطات المختصة، والتقرير السنوي الشامل عن أنشطته المقدم إلى البرلمان، والتقارير الاختيارية عن الملاحظات الفردية، أنها أدوات فعالة لزيادة الوعي وتشجيع وضع حلول مناسبة.
- 240- وتهدف الاستراتيجية الوطنية للصحة العقلية إلى تعزيز الصحة النفسية - الاجتماعية، وتتضمن أيضاً أهدافاً تتعلق بالإجراءات التي يتعين اتخاذها ضد الوصم والتمييز وما إلى ذلك. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئ فريق عامل في كانون الثاني/يناير 2018.
- 241- وتجري منطقة بورغنلاند عمليات تفتيش منتظمة في مؤسسات برنامج دعم الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الإجراءات المتعلقة بمنح الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، يتم تقييم الحالة العامة للشخص المعاق على أيدي متخصصين من الدائرة النفسية في المنطقة.
- 242- وتشرف لجنة الرصد في النمسا السفلى على أعمال حقوق الإنسان الواجبة للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة والالتزام بها. ويتعين على الموظف المسؤول عن المساواة في المعاملة، بوصفه سلطة مكافحة التمييز في النمسا السفلى (التي لا تخضع للتوجيهات)، أن يعزز تحقيق مبدأ المساواة في المعاملة وأن يقوم بمحاولات للتحكيم.
- 243- ويعمل مكتب أمين المظالم للمرضى والرعاية في النمسا السفلى، بصفته مؤسسة مستقلة لمنطقة النمسا السفلى لا تخضع للتوجيهات، على إحقاق حقوق المرضى ونزلاء دور الرعاية. ويجري بالفعل تنفيذ التدابير التالية في النمسا العليا:
- إطار عام لتعزيز الصحة (قانون صندوق الصحة في النمسا العليا لعام 2013)؛
 - تعزيز الصحة النفسية - الاجتماعية؛
 - مركز رعاية متعدد التخصصات لاضطرابات الأكل (حرم نيوروميد)؛
 - الرعاية المتكاملة لحالات الخرف؛
 - العيادة اللغوية العصبية للمرضى الخارجيين (التوحد)؛
 - عيادة المرضى الخارجيين للأشخاص الذين يعانون من إعاقات (Barmherzige Brüder Linz)؛
 - مشروع المجتمع الصحي؛
 - تعزيز الصحة النفسية - الاجتماعية للشباب؛

- يتلقى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة مشورة ودعمًا سرّيين ومجهولين، في مراكز المشورة النفسية والاجتماعية. كما يتم توفير التدخل في حالات الأزمات للمتضررين وأسرهم. وبلغت ميزانية 2018: 5,5 ملايين يورو.

- 244- وفي فورالبرغ، يقوم بتفتيش المؤسسات مكتب أمين مظالم المرضى وكذلك اللجان الزائرة التابعة لمجالس أمناء المظالم الإقليمية والاتحادية.
- 245- انظر أيضاً الإجابة على السؤال 34.

الإجابة على الفقرة 36 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

- 246- يتعين أساساً اعتبار أي علاج طبي ينتهك السلامة البدنية للشخص ضرراً بديناً وانتهاكاً لحق مَحْمٍ وبالتالي فهو عمل غير قانوني، لذلك فإن الموافقة الفعلية على التدخل غير القانوني هي وحدها التي يمكن أن تبرره. وإذا لم تعط الموافقة الفعلية، يمكن افتراض وجود حق في الحصول على تعويضات عن هذه المعاملة.

- 247- ولا يسمح للأشخاص الذين يخول لهم شخص إدارة شؤونه أو للأوصياء عليه بالموافقة على تعقيم شخص يمثلونه إذا كان غير قادر على اتخاذ قرار، ما لم يتم احتمال التعرض لمعاناة بدنية دائمة أو لخطر الموت أو إلحاق ضرر جسيم بصحة الشخص. ويخضع هذا الاتفاق أيضاً لموافقة المحكمة وفقاً للمادة 255 من القانون المدني.

- 248- وبالنسبة للقصر، تتضمن المادة 163 من القانون المدني أيضاً حظراً مطلقاً على التدخلات الطبية التي تهدف إلى تعقيمهم بشكل دائم. ولا يمكن للقاصر المتضرر ولا لوالديه إعطاء موافقتهم على هذا التدخل.

الإجابة على الفقرة 37 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

- 249- ووفقاً لقانون معادلة الأعباء الأسرية لعام 1967، تُمنح علاوة إضافية زيادة على علاوة الأسرة العادية، وقد زادت على النحو التالي:

الجدول 2

زيادة في المبلغ التكميلي

1 كانون الثاني/يناير 2016	1 تموز/يوليه 2014 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2015	31 كانون الأول/ديسمبر 2017	1 كانون الثاني/يناير 2018
حتى 30 حزيران/يونيه 2014	8,4%	1,9%	1,9%
مبلغ تكميلي لعلاوة الأسرة للأطفال المصابين بإعاقات شديدة	138,3	150	152,9
			155,9

- 250- ويحق أيضاً للوالدين اللذين لهما طفل من ذوي الإعاقة ويتلقيان علاوة أسرة (بغض النظر عن عمر الطفل) الحصول على علاوة الأسرة الإضافية المقابلة. وقد أدى ذلك إلى توسيع نطاق الإعفاءات الضريبية بشكل كبير.

251- وفيما يتعلق بالسكن، يمكن خصم النفقات الإضافية على التصميم الذي يتيح إمكانية الوصول في البيت من الضرائب باعتبارها تكاليف استثنائية، مثل تركيب مرحاض لذوي الاحتياجات الخاصة، أو تركيب مصعد.

252- واستحقاق الرعاية الطويلة الأجل هو استحقاق مخصص للتغطية الجزئية للتكاليف الإضافية المتعلقة بالرعاية، وبالتالي لا يزيد في الدخل الخاضع للضريبة. ويُمكن الشخص الذي يحتاج إلى رعاية من البقاء في البيت في بيئته المعتادة (لفترة أطول) ويمنحه درجة من الاستقلالية.

253- ويمكن تقديم طلب استحقاق الرعاية الطويلة الأجل عند استيفاء الشروط التالية:

- وجود حاجة مستمرة إلى الدعم والمساعدة بسبب إعاقة بدنية أو عقلية أو حسية أو نفسية يفترض أن تستمر لمدة ستة أشهر على الأقل؛
- وجود حاجة مستمرة للرعاية لمدة 65 ساعة على الأقل في الشهر؛
- والإقامة العادية في النمسا، وإن كان يمكن أيضاً منح استحقاق الرعاية الطويلة الأجل في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وفي سويسرا بشروط معينة.

254- وينقسم مستوى استحقاق الرعاية الطويلة الأجل إلى سبع مراحل حسب مدى الرعاية المطلوبة، ولكن بشكل مستقل عن سبب الحاجة إلى الرعاية.

255- واعتباراً من عام 2020، سيتم سنوياً تعديل مبلغ استحقاق الرعاية الطويلة الأجل في جميع المراحل بسبب تعديل القانون الاتحادي لاستحقاقات الرعاية الطويلة الأجل، حيث ستستند الزيادة إلى عامل تسوية المعاش التقاعدي.

المساعدة الشخصية

256- في بورغنلاند، تدفع الولاية منذ عام 2012، تكاليف ما يصل إلى 40 ساعة شهرياً في إطار المشروع التجريبي للمساعدة الشخصية.

257- وتمنح منطقة النمسا السفلى مساعدة شخصية للأشخاص ذوي الإعاقات البدنية الذين هم في سن العمل من مرحلة الرعاية 5، ما داموا يعيشون في مسكنهم الخاص أو في أسرة معيشية مشتركة. وفي عام 2017، تلقى 104 أشخاص تكملة للمساعدة الشخصية. وبلغ الإنفاق عليها 2,3 مليون يورو.

258- وفي منطقة سالزبورغ، تم تنفيذ مشروع تجريبي للمساعدة الشخصية تحول من منتصف عام 2019 إلى عملية دائمة بميزانية قدرها 840 000 يورو. وفي تيرول، تقدم عروض للمساعدة المتنقلة، من قبيل الدعم المتنقل والمساعدة الشخصية في شكل توجيه فردي. ويمكن أيضاً توفير هذه الخدمات في شكل ميزانية شخصية. وحتى تموز/يوليه 2019، كان حوالي 400 شخص يتلقون مساعدة شخصية.

259- ويجري أيضاً تطوير نظام المساعدة الشخصية وتوسيع نطاقه في فورارلبرغ.

260- وفي النمسا العليا، تم إنفاق حوالي 8,8 ملايين يورو على المساعدة الشخصية في عام 2018، وحوالي 11,6 مليون يورو للدعم والمساعدة المتنقلين، وحوالي 250 000 يورو للرعاية على مدار 24 ساعة، وحوالي 5,5 ملايين يورو على إعانات إعادة التأهيل الاجتماعي.

261- وفي فيينا، يتم تقديم إعانة تكميلية لاستحقاق الرعاية الطويلة الأجل وهو استحقاق نقدي مباشر لتنظيم المساعدة الشخصية في مجال الأنشطة الترفيهية. ويعتمد هذا الشكل الفردي من الدعم على مبادئ العيش المستقل ذاتياً.

الإسكان

262- توجد في معظم الولايات مفاهيم مماثلة للإسكان المدعوم (جزئياً) بهدف تمكين الناس من العيش بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية. ويقدم الدعم اللازم في شكل مساعدة شخصية ورعاية متنقلة وقواعد دعم وما إلى ذلك.

263- ففي النمسا السفلى، على سبيل المثال، يوجد برنامج للمساعدة المعيشية لتقديم الدعم الانتقائي للأشخاص ذوي الإعاقة في بيوتهم. وهنا، تحدد المنظمة المعنية عدد الساعات مع الشخص المتلقي للمساعدة. وبالنسبة لعام 2017، تلقت المنظمات ما مجموعه 31 850 ساعة.

264- وفي النمسا العليا، توجد من بين أنواع الإقامة المختلفة المتاحة هناك أيضاً أنواع من قبيل "البيت الذكي" حيث تحتوي الشقق على معدات تقنية ذات صلة. وعند تنفيذ المشاريع المكثفة، تراعى النتائج العلمية المعترف بها عند اختيار الموقع: ومنها على سبيل المثال، توافر مجموعة واسعة من الخدمات، ووصلات نقل جيدة وإمكانية الوصول.

265- وفي ستيريا، أضيفت "الميزانية الشخصية" للخدمة إلى قائمة خدمات برنامج ستيريا لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 22(أ)) من قانون ستيريا لشؤون الإعاقة). وكانت المجموعة المستهدفة بالميزانية الشخصية في الأصل الأشخاص الذين يعانون من إعاقات حسية و/أو مشاكل شديدة في الحركة ممن تبلغ أعمارهم 18 عاماً أو أكثر، ويتمتعون بالأهلية القانونية، ولهم أيضاً القدرة على تنظيم شبكة من المساعدين أو غيرها من المساعدات بأنفسهم. وفي تموز/يوليه 2017، تمت زيادة العدد المحتمل للمستفيدين من الميزانية الشخصية عن طريق إزالة شرطي بلوغ 18 عاماً وتوفير الأهلية القانونية.

266- وفي تيرول، يشكل توسيع نطاق عروض الإسكان الإقليمية في مجموعات سكنية صغيرة محور التخطيط لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وإلى جانب الإعانات المقدمة للبناء الذي يتيح إمكانية الوصول، يتم دعم السلطات المحلية مالياً في البناء الذي يتيح إمكانية الوصول أو تحويل مباني السلطة المحلية إلى مبانٍ تتيح تلك إمكانية الوصول.

267- ويوجد في بورغلاند مشروع بعنوان "دعم الإدماج" يقدم فيه الدعم للأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية وإعاقات اجتماعية وكذلك الشباب الذين يعيشون أوضاعاً صعبة في مسائل الحياة اليومية، والذين ينبغي الحفاظ على درجة استقلاليتهم الحالية ومواصلة تطويرها قدر الإمكان. وفي السنوات الثلاث الماضية، تم تقديم حوالي 9 600 ساعة من الدعم لحوالي 70-80 زبوناً. وتبلغ تكلفة المشروع حوالي 440 000 يورو سنوياً.

268- ولدعم الإدماج في المجتمع والحياة المستقلة، تتخذ فيينا خطوتين أساسيتين: فإلى جانب التحول من أماكن الإقامة المدعومة بالكامل (المباني السكنية والشقق المشتركة) إلى المعيشة المدعومة جزئياً (الدعم خارج الجدران)، يجري التعجيل بتوسيع شبكة من الشقق الصغيرة المعززة بمرفق دعم قريب. وتقع هذه المجموعات من الشقق ذات الغرفة الواحدة في بيئة شاملة للجميع ومجهزة بشقق فردية للأشخاص ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة.

المساعدة الاجتماعية

269- ومن المزايا التي تمنحها جميع الولايات لضمان سبل عيش المحتاجين وسكنهم توفير الحد الأدنى للدخل الذي تم اختياره استناداً إلى موارد المحتاج، والمعروف باسم المساعدة الاجتماعية. وفي كثير من الحالات، يعتمد الأشخاص ذوو الإعاقة على هذا الاستحقاق.

270- وفي الماضي، كان بعض الأشخاص الذين يحتاجون إلى دعم متزايد بسبب الإعاقة أو الحاجة إلى الرعاية، ويريدون الاستفادة من بيئة المرضى الداخليين لهذا الغرض، يفقدون جميع أصولهم. وأوضحت المحكمة الدستورية، في الوقت ذاته، أن الأشخاص ذوي الإعاقة لم يعد عليهم أن يخشوا فقدان أصولهم بالكامل عندما يقررون أن يتلقوا الرعاية في بيئة المرضى الداخليين.

الإجابة على الفقرة 38 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

271- يشكل البرنامج التشغيلي "العمالة في النمسا 2014-2020"، وخاصة أولويات الاستثمار ذات الصلة، الأساس لإنفاق موارد الصندوق الاجتماعي الأوروبي. ومن إجمالي تمويل الصندوق الاجتماعي الأوروبي المتاح للنمسا للفترة 2014-2020، تم تخصيص ما يقارب 30 في المائة - أي ما مجموعه حوالي 128 مليون يورو - للتدابير الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة الشباب المعرضون لخطر الإقصاء من سوق العمل والشباب ذوو الإعاقة.

272- وينظم المكتب الاتحادي للخدمات الاجتماعية وشؤون الإعاقة (Sozialministeriumservice) الذي له مكتب في كل ولاية، البرامج المدرسية لتدريب الشباب والإنتاج التابعة لشبكة المساعدة المهنية (Netzwerk Berufliche Assistenz-NEBA) لمصلحة الشباب ذوي الإعاقة والشباب المعرضين لخطر الإقصاء من سوق العمل، بالإضافة إلى الخدمة الاستشارية لشركة fit2work المسداة للأعمال التجارية التي توظف عمالاً كباراً في السن يعانون من مشاكل صحية. ويتم تمويل هذه البرامج بتمويل مشترك من الصندوق الاجتماعي الأوروبي.

273- وبالنسبة لبعض المشاريع المندرجة في إطار خطة دعم الإدماج في الولايات، تم منح تمويل من الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية.

274- وفيما يتعلق بالمساعدة الشخصية، يرجى الرجوع أيضاً إلى الإجابة على السؤال 37.

الإجابة على الفقرة 39 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

275- الولايات مسؤولة عن هذه الخدمات في النمسا.

276- النمسا السفلى:

(أ) تشمل مرافق المرضى الداخليين شققاً مشتركة (تسع 3-5 أشخاص من ذوي الإعاقة أو العاهات النفسية)، والمجموعات السكنية (تسع 6-15 شخصاً من ذوي الإعاقة أو العاهات النفسية)، والمباني السكنية (تسع ما يزيد على 17 شخصاً من ذوي الإعاقة أو العاهات النفسية) ومؤسسات إعادة التأهيل؛

وفي عام 2017، كان هناك 68 مبنى سكنياً و82 مجموعة سكنية و33 شقة مشتركة و51 شقة فردية وشقق تسع شخصين. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة إحدى عشرة مؤسسة لإعادة التأهيل، على سبيل المثال للأشخاص الذين يعانون من مشاكل المخدرات أو الكحول؛

(ب) واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2018، دخلت المبادئ التوجيهية لبرنامج دعم جديد حيز التنفيذ، بعنوان "نحن في سن الشيخوخة" - دعم الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التعلم وذوي الإعاقات المتعددة في سن الشيخوخة. ويشارك حالياً 37 شخصاً من ذوي الإعاقة في هذا البرنامج. ومن المقرر إنشاء مرافق إضافية.

277- النمسا السفلى:

(أ) يوضح الجدولان التاليان عدد المرافق السكنية وفقاً لعدد الأماكن؛

الجدول 3

الإيواء المدعوم بالكامل في النمسا العليا

المؤسسات	أماكن الإيواء المدعوم بالكامل
13	4-1 أماكن
74	9-5 أماكن
35	14-10 مكاناً
22	19-15 مكاناً
16	29-20 مكاناً
4	30-49 مكاناً
7	50-99 مكاناً
4	<100 مكان

الجدول 4

الإيواء المدعوم جزئياً في النمسا العليا

المؤسسات	أماكن الإيواء المدعوم بالكامل
136	4-1 أماكن
45	9-5 أماكن
3	14-10 مكاناً
1	99-15 مكاناً

(ب) 2018: 21 مقيماً في دور رعاية كبار السن.

278- سالزبورغ

(أ) يوضح الجدول التالي عدد المرافق السكنية وفقاً لعدد الأماكن؛

الجدول 5

الإيواء المدعوم بالكامل في سالزبورغ

عدد المباني السكنية	عدد الأماكن في المباني
1	5
1	6
3	8
1	9

عدد المباني السكنية	عدد الأماكن في المباني
3	10
2	11
2	12
7	13
4	14
4	15
2	16
3	17
3	18
3	20
1	24
1	29
1	30
1	32
1	35
2	36
1	56

(ب) ابواء كبار السن: 31 مكاناً في أربعة مواقع.

-279 تيروول:

(أ) 98 مرفقاً سكنياً في كامل تيروول بطاقة استيعابية إجمالية تقارب 940 مكاناً، وتستخدم حالياً حوالي 800 مكان؛

الجدول 6

توزيع المرافق السكنية في تيروول

المؤسسات	الأماكن
21	4-1 أماكن
33	9-5 أماكن
35	14-10 مكاناً
3	19-15 مكاناً
3	29-20 مكاناً
2	30-49 مكاناً
1	<50 مكاناً
0	<100 مكاناً

(ب) لم تسجل هذه المرافق على حدة.

-280 فورالبرغ

(أ) أماكن إقامة الأشخاص ذوي الإعاقة:

معوونة الإدماج (برنامج دعم الأشخاص ذوي الإعاقة)

- تتم إدارة 33 مبنى سكنياً (بيوت سكنية) مع مجموعات سكنية. وتوجد في 6 مبان سكنية أماكن تتسع لحوالي 14 إلى 22 شخصاً. وتوجد في 27 مبنى سكنياً أماكن تتسع لحوالي 3 إلى 14 شخصاً؛
- ويعيش 307 أشخاص في المباني السكنية باعتبارهم مرضى داخليين. ويعيش 195 شخصاً في شققهم الخاصة ويتمتعون بدعم أكثر تميزاً مخصص للمرضى الخارجيين.

الأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية

- إيواء مدعوم بالكامل مع خدمة عند الطلب في الليل: ما مجموعه 46 مكاناً في أربعة بيوت سكنية؛
- الإيواء الانتقالي - المدعوم جزئياً: ما مجموعه 87 مكاناً في عشرة بيوت سكنية وشقق مشتركة؛
- الإيواء الطويل الأجل - المدعوم جزئياً: ما مجموعه 34 مكاناً في أربعة بيوت سكنية وشقق مشتركة؛

(ب) الأشخاص ذوو الإعاقة في بيوت إقامة كبار السن.

- يعيش شخصان في مجموعات إيواء بدار للمسنين. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم موظفون مدربون على تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة دعماً خاصاً لهؤلاء الأشخاص.

-281 فيينا:

- (أ) قُدمت إعانات لعشرة بيوت سكنية وثمانية شقق مشتركة في 17 موقعاً لتوفير ما مجموعه 450 مكاناً في البيوت.

ويدعم صندوق فيينا الاجتماعي الأنواع التالية من الإيواء:

الإيواء المدعوم بالكامل

- 1 457 مكاناً؛
- 127 مرفقاً من المرافق المعترف بها والتي تديرها 17 منظمة؛

(ب) يمكن للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً والذين تتم رعايتهم في أماكن الإيواء المدعوم بالكامل أو في مجموعات من الشقق ذات الغرفة الواحدة الاستفادة من الرعاية النهارية في المرفق. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تمويل مبنى سكني لمنظمة لينشيلف (Lebenshilfe) خصيصاً لكبار السن من ذوي الإعاقة، حيث يعيش حالياً 18 شخصاً.

-282 ويقدم ما مجموعه 45 شخصاً من كبار السن ذوي الإعاقة في فيينا في ثلاثة مرافق تابعة للإدارة الخاصة للرعاية والدعم - وهذه الأماكن متاحة خصيصاً لهذه المجموعة المستهدفة.

الإجابة على الفقرة 40 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

283- اعتباراً من عام 2011، لم يعد من الممكن للأشخاص ذوي الإعاقة استرداد مبالغ ضريبية استهلاك الوقود الموحدة. وبدلاً من ذلك، تمت زيادة الإعفاء الضريبي للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى سيارة للتقل من 153 يورو إلى 190 يورو. وبهذه الطريقة، أُحدثت وسيلة أكثر عدلاً لتعزيز التنقل.

284- ويستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يقودون سيارة مستعملة الآن أيضاً من زيادة الإعفاء الضريبي. وبدلاً من حوالي 3 600 شخص سنوياً من الأشخاص الذين يستطيعون شراء سيارة جديدة، يتم الآن توزيع إعفاء ضريبي على التنقل لحوالي 30 000 شخص سنوياً.

285- ويفضل المبادئ التوجيهية الجديدة لصندوق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ 1 كانون الثاني/يناير 2018، ازداد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمكنهم الحصول على هذه الإعانات. وتستفيد منها أيضاً بصفة خاصة الأسر التي لديها أطفال وشباب شديدي الإعاقة.

286- وكثيراً ما يلزم إجراء تكييف للسيارات، وغالباً ما تكون باهظة الثمن، لأنهم يستطيعون نقل أطفالهم إلى المدرسة وللعلاج، وما إلى ذلك. وغالباً ما يكون العيش في مدرسة داخلية ضرورياً.

287- وفي النمسا السفلى، تمنح للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى كرسي متحرك والأشخاص الذين هم في وضع مماثل إعانة قدرها 2 250 يورو لتكييف سيارة أو شراءها. ويمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الذين لا يعتمدون على كرسي متحرك الحصول على مبلغ لا يتعدى 750 يورو كحد أقصى. ولم تُخفض الإعانات، ورفُع الحد الأعلى لسعر الشراء مؤخراً إلى 32 000 يورو/40 000 يورو.

288- وفي النمسا العليا، لم تتم زيادة الحدود العليا فيما يتعلق بصافي دخل الأسرة المعيشية، والحد الأقصى لمبلغ الإعانات، وكذلك إطار الدعم منذ عام 2013 بسبب تخفيضات الإنفاق. وفيما يتعلق بالسيارات، هناك منحة للتكيفات المتعلقة بالإعاقة لمحول السرعة الأوتوماتيكي. ولم تتخذ أي تدابير لخفض التكاليف في سالزبورغ وتيرول وفورارلبرغ وفيينا.

الإجابة على الفقرة 41 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

289- من أجل توفير دعم عالي الجودة للتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، يلزم اتخاذ تدابير مناسبة على مختلف المستويات. ويمكن للتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة - في مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة أو في فصول الإدماج بأنواع أخرى من المدارس - حضور الدروس الموضوعية وفقاً لمنهج ذوي الاحتياجات الخاصة إما في جميع دروسهم، أو في فرادى المواد فقط.

290- ومن الأهداف المعلنة تحسين وصول الأطفال والشباب ذوي الإعاقات البدنية أو الحسية إلى التعليم العالي إذا كانوا قادرين أساساً على تحقيق هذا الهدف. واستناداً إلى المواد 39 و55(أ) و68(أ) من قانون تنظيم المدارس، يمكن للسلطات المدرسية إقامة فروع في المناهج الدراسية.

291- وفي العام الدراسي 2014/2015، تلقى 62,1 في المائة من التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة تعليماً شاملاً في مدارس التعليم العام، بينما بلغت هذه النسبة 64,2 في المائة في العام الدراسي 2015/2016 ويتخذ الوالدان القرار بشأن ما إذا كان يجب على الطفل ذي الاحتياجات التعليمية الخاصة الالتحاق بمدرسة خاصة أو مدرسة "عادية". وتوجد خبرة مهنية متعددة في مختلف الأماكن في النظام المدرسي لاتخاذ تدابير لدعم التلاميذ وتعزيز تعليمهم. ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2019، تم جمع

هذه الخبرة في مديريات التعليم المنشأة في كل ولاية، ويشار إليها باسم الإدارة المتخصصة للإدماج والتنوع والاحتياجات الخاصة في التعليم. وهدفها زيادة الأثر العام للدعم، وتمكين التلاميذ من النجاح بقدر أكبر في تعليمهم بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية أو جنسهم أو مواهبهم أو خلفية هجرتهم أو لغتهم الأولى أو إعاقاتهم.

292- ويحسب عدد الوظائف الثابتة للمدرسين في كل ولاية أساساً استناداً إلى عدد التلاميذ. وتتخذ في الاعتبار الحاجة المتزايدة إلى الموظفين في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتتاح وظيفة ثابتة لكل 3,2 تلاميذ، في حين يبلغ هذا الرقم 14,5 تلميذاً في المدارس الابتدائية، و10 تلاميذ في المدارس الثانوية الجديدة، و9 تلاميذ في مدارس الفنون التطبيقية. وهذا يعني أن الحكومة الاتحادية توفر تمويلًا أكبر بكثير للأطفال والشباب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة مقارنة بالتلاميذ العاديين.

293- وفي المجموع، توفر الحكومة الاتحادية في العام الدراسي 2018/2019، حوالي 404 ملايين يورو لما مجموعه 28 725 تلميذاً من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة و6 583,2 وظيفة ثابتة للمدارس التي توفر التعليم العام.

294- ومن أجل إدماج التلاميذ ذوي الإعاقة في المرحلة العليا من مدارس اللغة والمدارس الثانوية المهنية، يتاح مدرسون إضافيون لتقديم الدعم التعليمي. وفي العام الدراسي 2018/2019، يصل هذا الدعم إلى 1 356 ساعة إضافية في الأسبوع وهو ما يعادل تكاليف بحوالي 5,2 ملايين يورو تنفق على 522 تلميذاً.

295- وبلغ الإنفاق على المساعدة الشخصية للتلاميذ ذوي الإعاقات البدنية حوالي 1 609 000 يورو في عام 2016، وحوالي 1 775 000 يورو في عام 2017، وحوالي 2 206 000 يورو في عام 2018.

296- وتعد حملة الكتب المدرسية منفعة عينية لتزويد التلاميذ بالمواد اللازمة للدروس.

297- والمكتبة السمعية للجمعية النمساوية للمكفوفين وضعاف البصر هي حلقة عمل لإنتاج الكتب السمعية، وقد تطورت لتصبح مركزاً استشارياً وإعلامياً مهماً. وتتلقى الجمعية دعماً من الولايات ووزارة الشؤون الاجتماعية.

298- ويتم إدراج مواضيع مختلفة من مجالات التعليم الشامل للجميع في المناهج الدراسية للحصول على شهادات تدريس التلاميذ من جميع الأعمار ويراعى التنوع فيها؛ لذلك يتعين على جميع معلمي المستقبل التعامل مع هذه المسائل.

299- ووفقاً لمواصفات قانون تنظيم المؤسسات الجامعية لإعداد المعلمين لعام 2005 (Hochschulgesetz-HG)، يتعين توفير التعليم الشامل للجميع كمحور رئيسي في التعليم الابتدائي وكتخصص في التعليم الثانوي العام في جميع المؤسسات الجامعية لتعليم المعلمين وفي جميع شهادات تدريب المعلمين الأولية التي يتم إنشاؤها بالاشتراك مع الجامعات (المادة 38 الفقرة 2 و2(أ) من قانون تنظيم المؤسسات الجامعية لإعداد المعلمين). ويرد تركيز خاص على احتياجات ذوي الإعاقة على النحو المحدد في القانون الاتحادي لإقرار المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة كمبدأ توجيهي في قانون تنظيم المؤسسات الجامعية لإعداد المعلمين (الفقرة 6(14) من المادة 9 من قانون تنظيم المؤسسات الجامعية لإعداد المعلمين).

300- وفي التعديل الذي أدخل على هذا القانون (الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي (I) رقم 2013/124)، أدخلت تكييفات أخرى. فقبول الطلاب ذوي الإعاقة في درجتي البكالوريوس والماجستير ممكن أساساً ما دام الشخص مناسباً للعمل في مجال التدريس، ويمكن إدراج تدابير تعويضية مناسبة

(المادة 52(أ) الفقرة 3 من قانون تنظيم المؤسسات الجامعية لإعداد المعلمين). وعلاوة على ذلك، يحق لهؤلاء الطلاب التقدم بطلب للحصول على طريقة اختبار مغايرة وعلى تعديل لشروط المناهج الدراسية، حيث يجب أن يظل هدف برنامج الشهادة المختار قابلاً للتحقيق (المادة 42 الفقرة 11 قانون تنظيم المؤسسات الجامعية لإعداد المعلمين).

301- ويتعين على المؤسسات الجامعية لتعليم المعلمين أن تقدم خدمات للطلاب ذوي الإعاقة، وأن تتخذ ترتيبات تنظيمية وذات صلة بالبنيات التحتية من أجل تهيئة الظروف الدراسية المناسبة لهؤلاء الأشخاص. وفي هذا السياق، يتعين أيضاً القيام بمهام الموظف المعني بشؤون الإعاقة في المؤسسات الجامعية لتعليم المعلمين.

302- وتركز المبادئ التوجيهية لقانون الجامعات لعام 2002 (Universitätsgesetz-UG) بشكل خاص على احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 2 (11) من قانون الجامعات). وبالإضافة إلى ذلك، ينص القانون (المادة 59 الفقرة 2 (12) من قانون الجامعات)، على أن للطلاب ذوي الإعاقة الحق في طرق امتحان مغايرة. وإذا ثبتت الإعاقة بنسبة 50 في المائة على الأقل، يُعفى الطالب من الرسوم حتى وإن تم تجاوز الحد الزمني المقرر لبرنامج شهادة (المادة 93 الفقرة 1 (6) من قانون الجامعات).

303- وفي جامعات العلوم التطبيقية أيضاً، للطالب الحق في طرق امتحان مغايرة إذا ثبتت إصابته بعجز يجعل إجراء الامتحان بالطريقة المقررة مستحيلاً، ولم تتعرقل محتويات الامتحان وشروطه بالطريقة المغايرة.

304- وفي تدريب المعلمين، ينص قانون الجامعات على أنه عند تحديد الملاءمة للحصول على شهادات تدريب المعلمين الأولية، ينبغي الإعفاء من إثبات المعايير التي لا يمكن الوفاء بها بسبب الإعاقة نظراً للوفاء بالشروط الأساسية للمهنة. وينبغي اتخاذ تدابير تعويضية مناسبة، ولا سيما المساعدة (اللغوية) (المادة 65(أ) الفقرة 3 من قانون الجامعات).

305- وتتفد جميع الجامعات تدابير دعم الطلاب ذوي الإعاقة المنصوص عليها في قانون الجامعات. وثمة أشخاص أو مكاتب اتصال خاصة بهذه المجموعة المستهدفة.

306- وفي إطار مشروع وظائف الدكتوراه بلا حدود، سيتم الإعلان في عام 2019 عن وظائف الدكتوراه في تسع جامعات نمساوية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل دعمهم في اتخاذ خطوة نحو حياة وظيفية أكاديمية.

307- وعلى المستوى الإقليمي، يتم في جملة أمور أخرى، توفير تمويل من الميزانية للاستحقاقات والخدمات الضرورية من قبيل المساعدة المدرسية، وإتاحة إمكانية الوصول إلى المدارس الأساسية ومدارس الحضانة.

308- وفي بورغنلاند تُموَّل المساعدة المدرسية التي تدعم التلاميذ في المدرسة. وتم وقف دفع حصة المؤمن له المخصصة من استحقاق الرعاية الطويلة الأجل، وتُبيّط الإجراء. وفي عام 2019، تم توفير ما مجموعه 550 000 يورو للمساعدة في التربية والتعليم المدرسي. وهذا ما يشمل أيضاً، على سبيل المثال، افتراض تكاليف السفر أو تكاليف المدرسة الداخلية.

309- وتتضمن ميزانية منطقة النمسا العليا لعام 2019 تمويلاً واسع النطاق في إطار قانون تنظيم التعليم الإلزامي ولدعم الأطفال في رياض الأطفال ودور الحضانة وفي الرعاية لفترة ما بعد الظهر. وفي مجال مدارس التعليم الإلزامي، خصص 2,19 مليون يورو لفئة "الإدماج في مدارس التعليم الإلزامي، والمساهمات للسلطات المحلية". ومن أجل "الإدماج في مدارس الحضانة، والمساهمات للسلطات المحلية"،

تم تخصيص 5,1 ملايين يورو، بينما خُصِّص "الإدماج في مدارس الحضانة، والمساهمات للمنظمات الخاصة"، مبلغ 6,41 ملايين يورو. وخُصِّص ما مجموعه 200 000 يورو "الإدماج في رياض الأطفال والمساهمات للسلطات المحلية". ويمول تمويل الميزانية هذا الموظفين الإضافيين في المجموعات المدمجة في المرافق التعليمية ومرافق رعاية الأطفال.

310- وفي النمسا العليا، ثمة 26 مدرسة خاصة مستقلة من بين 956 مدرسة من مدارس التعليم الإلزامي. وفي عشرة من هذه المواقع ثمة فصول شاملة للجميع. ومنذ عام 2008، تم إغلاق 32 فصلاً دراسياً خاصاً في المدارس العامة. ومنذ عام 2019، تم إنشاء ما مجموعه 19 قسماً متخصصاً للإدماج والتنوع وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد كرس القانون الدعم من خلال المساعدة، ويتم تنفيذه في جميع أنحاء المنطقة (المادتان 48(أ) و48(ب) من قانون النمسا العليا بشأن تنظيم التعليم الإلزامي).

311- وقدرت منطقة سالزبورغ تمويل ميزانية دعم التلاميذ ذوي الإعاقة في النظام المدرسي في عام 2019 بمبلغ 1,95 مليون يورو. وتم تخصيص ما مجموعه 11 600 يورو لمترجمي لغة الإشارة. ويُنفق 87 600 يورو سنوياً على المواد التعليمية في فُرَادَى المواقع. وتتفق منطقة سالزبورغ 877 100 يورو على تشغيل وصيانة المدرسة الخاصة في سانت أنطون. ويخصص ما مجموعه 977 000 يورو للتدابير الرامية إلى إتاحة إمكانية الوصول في المدارس المهنية.

312- وتقدم منطقة تيرول المساعدة المدرسية للأطفال والشباب في التعليم الإلزامي بتكلفة سنوية تبلغ حوالي 3,8 ملايين يورو. ويتم إيفاد معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المدارس من أجل الأطفال الذين يحتاجون إلى دعم خاص، وتعطى الدروس في المنزل للأطفال والشباب في سن التعليم الإلزامي. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مدارس إقليمية خاصة ومدرسة داخلية للأطفال ضعاف البصر والمكفوفين.

313- ويتم تشغيل ما مجموعه 16 مدرسة خاصة في فورارلبرغ. وفي العام الدراسي 2018/2017، تم تدريس ما مجموعه 2 217 تلميذاً من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في المدارس الأساسية للتعليم العام. وبلغ الإنفاق على الموظفين والمعلمين في المتوسط 7 559 يورو لكل تلميذ. وبالإضافة إلى ذلك، يتم توفير تمويل من الميزانية للمساعدة أثناء الدروس.

314- وفي ستيريا، يتم توفير موظفي دعم إضافيين للدروس والرعاية النهارية (المادة 35 من قانون ستيريا بشأن صيانة مدارس التعليم الإلزامي؛ والمادة 7 من قانون ستيريا المتعلق بالإعاقة). وبالإضافة إلى ذلك، ينص القانون على أنه في كل مدرسة للتعليم العام الإلزامي، يتعين تأثيث عدد من الفصول الدراسية والغرف المساعدة وتجهيزها بطريقة ملائمة لذوي الإعاقة (الفقرة 1 من المادة 49 من قانون ستيريا بشأن صيانة مدارس التعليم الإلزامي).

315- وتبرز النمسا السفلى والنمسا العليا مجتمعات تمويل الدعم الحالية فيهما. ففي النمسا السفلى، يمكن على سبيل المثال تزويد التلاميذ في مدارس التعليم العام الإلزامي، بأجهزة بصرية ومعينات سمعية، إذ يتحمل تكاليفها صندوق المدارس ودور الحضانة. وفي النمسا العليا، يتم توفير الأدوات التقنية المساعدة مثل لوحة مفاتيح برايل أو السلالم للتلاميذ ذوي الإعاقات الحسية والبدنية. ويقع مقر المؤسسة المشغلة في مركز المدارس الإقليمية للتدريب السمع والبالصري وينظمه المركز فوق الإقليمي للأشخاص ذوي الإعاقات الحسية.

316- ويتم توفير برنامج تعليمي إضافي شامل ومجاني للمربين في مرافق تعليم الأطفال ودعمهم في منطقة النمسا العليا.

317- وفي المؤسسة الجامعية لإعداد المعلمين في فورالبرغ، يُوفّر للمعلمين باستمرار المزيد من الدورات التدريبية بشأن التعليم الشامل للجميع. ويتم تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على الشروع في دراسات للحصول على شهادة تدريب أولية للمعلمين.

318- وفي مجال التعليم الإلزامي العام في فيينا، تتحمل منطقة فيينا تكاليف:

- نقل التلاميذ ذوي الإعاقة إلى المدرسة؛
- وتذاكر نقل عام مجاني للأشخاص المرافقين للتلاميذ ذوي الإعاقة إلى المدرسة؛
- والدعم المالي للمدارس الخاصة لاستئجار حافلات للرحلات مع الأطفال ذوي الإعاقات البدنية (الشديدة).

319- وتم إنفاق ما يقارب 4,4 ملايين يورو في المتوسط على التدابير المتعلقة بالبناء والتجهيز والأثاث في السنوات الثلاث الماضية.

320- ويتاح أيضاً لجميع الأطفال ذوي الإعاقة البرنامج التعليمي الشامل لمخيمات المدينة الصيفية لأطفال فيينا الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و16 عاماً والذين يلتحقون بمدارس التعليم الإلزامي.

الإجابة على الفقرة 42 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

321- المشاركة في الحياة العملية هي أحد العناصر - إن لم تكن العنصر الرئيسي - للمشاركة في المجتمع ككل وفي مجتمع شامل للجميع.

322- وعلى المستوى الاتحادي، ومنذ سنوات خلت، تم تقديم العديد من المشاريع والإعانات الفردية لتحسين المشاركة في الحياة العملية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتشكل محوراً مشاريع شبكة المساعدة المهنية (Netzwerk Berufliche Assistenz-NEBA) التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والمكتب الاتحادي للخدمات الاجتماعية وشؤون الإعاقة (Sozialministeriumservice). وتشكل شبكة المساعدة المهنية، بخدماتها الرامية إلى تقديم المساعدة المهنية (تدريب الشباب، ومدارس الإنتاج، والمساعدة في التدريب المهني، والمساعدة في العمل، والتدريب على العمل)، عنصراً أساسياً في سياسة سوق العمل النمساوية، وإقرار المساواة لذوي الإعاقة، ومكافحة الفقر والاستبعاد. وتؤدي خدمات شبكة المساعد المهنية هذه دوراً مهماً في التعليم والتدريب حتى سن 18 عاماً. وتقوم المساعدة في العمل بدور أساسي في هذه المجموعة الواسعة من العروض الرامية إلى مساعدة الأشخاص على الحصول على عمل.

323- وبالإضافة إلى إعانات المشاريع المذكورة أعلاه، يُتخذ العديد من تدابير التدريب على المهارات وتقديم الإعانات الفردية المصممة خصيصاً. وتشمل الأدوات التقنية والأجهزة المعينة على التنقل أو برامج التدريب الفردية.

324- ومن خلال الإعانات التي تغطي تكاليف العمل غير المأجور، يتم تشجيع الشركات على توفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة. كما يتم دعم الأشخاص ذوي الإعاقة إذا أنشأوا أعمالهم التجارية الخاصة بهم.

325- وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى الأشخاص الذين يعانون من ضعف وظيفي شديد مساعدة شخصية في مكان العمل.

326- وكانت حزمة تدابير الإدماج المعتمدة في تشرين الأول/أكتوبر 2017 علامة فارقة في تحسين حالة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة. فإلى جانب توسيع نطاق الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة،

تمت زيادة الميزانية السنوية لتحسين مستوى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العملية من حوالي 47 مليون يورو في عام 2017 إلى 90 مليون يورو (معدلة) في عام 2018.

327- وبمشاركة أصحاب المصلحة المهمين، وضعت مجموعة من التدابير وسيتم تنفيذها الآن على مراحل.

328- وفي المستقبل، سيتم دعم الشركات عند توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما من خلال التدابير المحددة التالية:

- زيادة إعانات دعم الأجور والبدء المبكر في ذلك؛
- وتمديد الفترة التي يتم خلالها دفع الإعانات؛
- وتوسيع نطاق الدعم للمتدربين ذوي الإعاقة؛
- واتخاذ تدابير الإعلام والتوعية.

329- ويحتاج الأشخاص ذوو العاهات الصحية إلى هيكل شامل لدعم سياسة سوق العمل. وتعمل دائرة التوظيف العامة (Arbeitsmarktservice-AMS) على تكثيف وتوسيع عروضها في مجال التنسيب والتدريب على المهارات وتعزيز نمو فرص العمل.

330- ومن المستجندات المشروع المعنون ("Carte Blanche "Freibrief")، الذي يهدف إلى تحسين ظروف إعادة الإدماج المهني للأشخاص الذين يتلقون بالفعل معاش إعاقة أو عجز بسبب حالة مرتبطة بالفصام أو اضطراب ثنائي القطب. وقد بدأ المشروع في 1 تموز/يوليه 2008 بتكليف من وزارة الشؤون الاجتماعية وبالتعاون مع مؤسسة تأمين المعاشات التقاعدية، ودائرة الخدمات الاجتماعية (Sozialministeriumservice)، وبرنامج برومينتي (Pro Mente) لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من اعتلالات الصحة النفسية على العمل.

331- وهناك مؤسسات منفصلة للتدريب الأولي والإضافي، ولا سيما للبالغين ذوي الإعاقة، تقوم إما بتنفيذ دورات تدريبية بتكليف من دائرة التوظيف العامة، أو تسدد تكاليفها دائرة التوظيف العامة. وتشمل هذه المؤسسات على سبيل المثال مركز التعليم المهني وإعادة التأهيل، ومعهد التدريب التابع للجمعية النمساوية للمكفوفين وضعاف البصر في فيينا، وجمعية إكواليزنت فيينا Equalizent Vienna للضم.

332- ويتم تقديم خدمات دائرة التوظيف العامة بطريقة يسهل الوصول إليها قدر الإمكان. ويتم تسهيل التواصل بلغة الإشارة للعملاء الصم في مواعيدهم. وبالنسبة للأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التعلم، جُمِعَت المعلومات المتعلقة بالبطالة في كتيب سهل القراءة.

333- وتستفيد النساء ذوات الإعاقة من التدابير الخاصة بالفئة المستهدفة من النساء كما يستفدن من التدابير الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ومن بين أهداف برنامج سياسة سوق العمل بالنسبة للمرأة هو القضاء بشكل دائم على عدم المساواة في الأجور المدفوعة للنساء والرجال.

334- وتم تبسيط إجراءات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع العام في منتصف عام 2016. وبهذه الطريقة، يمكن للأشخاص الذين يمتلكون "القدرة على التصرف التي يتطلبها تعيينهم المقرر" العمل في الوظيفة العامة. ولضمان الاختيار العادل للموظفين، يتعين إجراء الاختبارات المستخدمة بطريقة تتيح إمكانية الوصول.

335- وفي الولايات، تُتخذ التدابير المتصلة بالعمل بصفة خاصة في إطار اختصاصات برنامج دعم الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب القانون الدستوري.

336- وفي بورغلاند، تم إقرار دعم إدماج ذوي الإعاقة في الحياة العملية في المادة 24 من قانون المساعدة الاجتماعية في بورغلاند. ويغطي هذا الدعم على سبيل المثال إيجاد مهنة، والتدريب المهني (الممارسة)، والتدريب الأولي، وإعادة التدريب ومتابعة التدريب بالإضافة إلى المساعدة داخل الشركة. وفي عام 2018، بلغ الإنفاق على هذه البنود 825 000 يورو.

337- وفي النمسا العليا، تتاح إمكانية الاستفادة من عروض برنامج التأهيل المهني في غضون ثلاث إلى خمس سنوات من إكمال التعليم الإلزامي. وهذا العرض موجه للشباب ذوي الإعاقة على وجه الخصوص. ولهم علاقة عمل يغطيها التأمين الاجتماعي ويتلقون أجر متدرب أو متمرّن. وبلغت نسبة المشاركين الذين تم التحقوا بسوق العمل العام 36 في المائة في عام 2016. وبالإضافة إلى ذلك، تُقدّم مساعدة في العمل للأشخاص الذين يعانون من إعاقات الصحة العقلية. ومنذ عام 2017، يوجد مركز استشاري تموله منطقة النمسا العليا حيث يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على المعلومات والمشورة والدعم.

338- ويوجد في منطقة سالزبورغ تدريب مهني للإدماج في الأعمال يتخذ شكل تأهيل جزئي (التمرّن) أو تمرّن أساسي. ويستهدف الشباب ذوي الإعاقة حتى عيد ميلادهم الرابع والعشرين. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتم إبرام اتفاقيات تعاون مع الشركات الشريكة في عالم الأعمال. ويوجد ما مجموعه 60 مكاناً لتدريب الإدماج في الأعمال (مع التركيز على البيع بالتجزئة ومخازن الأدوية والمطاعم وخدمات توريد الأغذية وتكنولوجيا التنظيف والعمل المكتبي). وفي عام 2017، تم دعم 65 شخصاً بالتدريب على العمل في مجالات العمل المكتبي والإنتاج والنسيج وصناعة الأخشاب والمطاعم/خدمات توريد الأغذية. ويتم التمويل عبر منطقة سالزبورغ.

339- وتقدم منطقة تيرول - في جملة أمور أخرى - إعانات تكلفة العمالة غير المأجورة، وتمويل مبادرات التشغيل والإعداد لبرامج العمل، وتحمل تكاليف السفر للوظائف المدعومة، وفرصة الاستفادة من المساعدة الشخصية أو التوجيه في مكان العمل. وتوجد في أحد المشاريع الحالية 60 وظيفة مشمولة بتغطية التأمين الاجتماعي، ويجري التخطيط لتوسيع نطاقها.

340- وفي فورارلبرغ، أصبح نموذج "الوظيفة المدمجة" قائماً بذاته من خلال حزمة خدمات من ثلاثة أجزاء، ومساعدة متخصصة، وإعانات لتكاليف العمالة غير المأجورة، وتكاليف الموجهين من داخل الشركة. ويتقاضى العمال الذين جرى إدماجهم أجورهم وفقاً للاتفاق الجماعي ذي الصلة.

341- ويعد العمل المحمي في شركات الإدماج أداة مهمة لإتاحة وتأمين وظيفة مأجورة مناسبة، وهو أمر طبيعي للشركة أو يتماشى مع اتفاق جماعي، ويغطيه قانون التأمين الاجتماعي.

342- وفي عام 2017، دعمت منطقة النمسا السفلى 409 وظائف في ورشات محمية و18 مشروعاً للتدريب على المهارات والتوظيف. وبلغت تكلفة الدعم من خلال العمل المحمي ما مجموعه 10,3 ملايين يورو في عام 2017.

343- ومن خلال إعانات التكاليف غير المتعلقة بالأجور من منطقة سالزبورغ، يمكن تأمين وظائف للأجراء من ذوي الإعاقة. وفي عام 2017، تم دعم وظائف ما يقارب 580 شخصاً من ذوي الإعاقة من خلال دعم التكاليف غير المتعلقة بالأجور في الولاية.

344- وفي منطقة سنيريا، تتيح خدمة "المشاركة في العمل" الفرصة ليس فقط للعمل في ورشة محمية تدار في إطار دعم نظام ذوي الإعاقة، ولكن أيضاً للعمل في الشركات التي تديرها المنظمة المنفذة وشركاؤها المتعاونون في سوق العمل الأساسي. وفي إطار هذه الخدمة، يمكن للشخص ذي الإعاقة الدخول في علاقة عمل مشمولة بتغطية تأمين اجتماعي كاملة. وتقع مسؤولية مرافق الهياكل النهارية على

عائق الولايات في النمسا، ويستند أساسها القانوني إلى القوانين الإقليمية ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ووفقاً للوضع القانوني الحالي والاجتهاد القضائي للمحكمة العليا، تولى الأولوية لغرض العلاج فيما يتعلق بالعمل في مرافق الهيكل النهاري، ولا تولى الأولوية لغرض قانون العمل. وبناء على ذلك، فإن هؤلاء الأشخاص ليسوا أجراً من منظور قانون العمل. ويحصلون على نوع من مصروف الجيب. وإلى جانب ذلك، عادة ما يتلقون أيضاً مدفوعات تحويلية مثل العلاوة الأسرية المزدوجة وربما معاشات الأيتام واستحقاقات وخدمات دعم نظام ذوي الإعاقة.

345- ومنذ عام 2011، أصبح الأشخاص ذوو الإعاقة في مرافق الهيكل النهاري مشمولين بالتأمين القانوني ضد الحوادث. وكخطوة هامة نحو تنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أعقاب استعراض دولة النمسا الطرف الذي أجري في عام 2013، أدخلت تحسينات على مجال قانون معادلة أعباء الأسرة وقانون التأمين الاجتماعي العام الذي أزال عقبة محتملة أمام محاولات الأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على عمل. وفي إطار تنفيذ حزمة الإدماج، من المقرر أيضاً اتخاذ تدابير على مستوى التداخل بين مرافق الهيكل النهاري وسوق العمل المفتوحة. ويؤدي تدريب الشباب دوراً رئيسياً في هذا المقام.

346- وفي بورغنلاند، يمكن أن يتم التشغيل في مرافق الهيكل النهاري عندما لا تستوفى شروط منح المساعدة من خلال العمل المحمي أو لا تستوفى مؤقتاً أو لم تعد مستوفاة، وعندما يعمل هذا التشغيل على الحفاظ على القدرات القائمة وتطويرها وعلى الإدماج في المجتمع. وبلغت النفقات ذات الصلة حوالي 13,8 مليون يورو في عام 2018.

347- وفي النمسا العليا، يتلقى الأشخاص ذوو الإعاقة مصروف جيب في إطار "الأنشطة الموجهة نحو اكتساب القدرة" في شركات الإنتاج والكيانات التجارية الأخرى، حيث يكون نظام الدفع شفافاً ويجب أن يكون مفهوماً للأشخاص ذوي العاهات. غير أن ورشات الأنشطة الموجهة نحو اكتساب القدرات لم يُمدد العمل بها مرة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المنظمات المسؤولة بمهمة تربية تتمثل في تعزيز استقلال الأشخاص ذوي الإعاقة.

348- وفي فيينا، تُقدم الخدمات التالية للأشخاص ذوي الإعاقة الصالحين للتشغيل في سوق العمل العام على الرغم من انخفاض قدرتهم على العمل أو على حضور الدورات الدراسية:

349- الإدماج المهني: في عام 2018، كان هناك ما يقارب 500 زبون، والهدف هو تشغيلهم وتدريبهم مهنيًا، وتقديم المشورة والدعم لهم، والحفاظ على علاقة عمل قائمة.

350- التدريب على المهارات المهنية: في عام 2018 كان هناك ما مجموعه 320 زبوناً (إنجاز 134 دورة تدريبية)؛ والهدف هو تشغيلهم أو تدريبهم مهنيًا أو تدريبهم على مهارات عليا.

351- تدريب المتمرنين: 2018: 341 زبوناً؛ والهدف من ذلك هو نقل محتويات التمرن إلى الشباب ذوي الإعاقة حتى انتهاء التمرن، أو الانتهاء من التدريب في حالة التأهيل الجزئي.

352- الإدماج في الحياة العملية (إعانة لمرشد، إعانات تكاليف العمالة غير المأجورة): 2018: 313 زبوناً؛ الهدف هو إنشاء علاقة عمل/الحفاظ عليها.

الإجابة على الفقرة 43 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

353- يحق أساساً لكل شخص بلغ سن الاقتراع التصويت بغض النظر عن درجة إعاقة أو ما إذا كان له ممثل قانوني.

354- وعلى الرغم من أن الحق في التصويت يجب أن يمارس دائماً شخصياً (المادة 66 من لائحة الانتخابات البرلمانية - Nationalratswahlordnung)، أي لا يجوز الإدلاء بصوت عن طريق ممثل، فإن القانون ينص على استعانة الناخب بشخص.

355- والحالة الوحيدة التي لا ينطبق فيها هذا هي عندما يرفض الشخص ذو الإعاقة هذا النوع من الدعم أو عندما لا يستطيع التعبير عن اختياره الانتخابي، أو عندما لا تكون ثمة "لجنة انتخابية متنقلة". وتتمثل مهمة هذه الأخيرة في مساعدة الأشخاص الذين يجدون صعوبة في مغادرة منازلهم للتصويت، أو الذين يعيشون في المستشفيات أو دور رعاية المسنين.

356- ويمكن للناخبين المكفوفين ملء قسيمة التصويت باستخدام أداة الاستئسل دون دعم الآخرين.

357- وبالإضافة إلى ذلك، هناك قاعدة تنص على وجوب إتاحة إمكانية الوصول إلى مركز اقتراع واحد على الأقل في كل منطقة خاضعة لسلطة محلية يوم الانتخابات (يوجد حالياً حوالي 100 2 مركز اقتراع من هذا النوع).

358- وفي عام 2010، تم بمقتضى القانون إقرار إمكانية "اشترك" الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في قوائم التصويت، حيث إن قوائم التصويت هذه مطلوبة للتصويت لدى اللجان الانتخابية المتنقلة أو للتصويت عن طريق البريد. ومنذ عدة سنوات، نشرت وزارة الداخلية بالفعل محتوى يمكن الوصول إليه ونصوصاً سهلة القراءة بشأن الانتخابات عبر الإنترنت.

359- وبالنسبة للانتخابات الأوروبية لعام 2019، تم أيضاً إعداد مواد سهلة القراءة بالتعاون مع مجلس شؤون الإعاقة النمساوي. وبالإضافة إلى ذلك، أُعدت مواد إعلامية للناخبين المكفوفين (ملفات صوتية) بالتعاون مع جمعية المكفوفين.

360- ونظمت القوانين الإقليمية ذات الصلة أيضاً خدمات مماثلة للناخبين ذوي الإعاقة.

361- وعلى سبيل المثال، تنص لوائح انتخابات البرلمان الإقليمي في النمسا السفلى على أن الناخبين المكفوفين أو ضعاف البصر يحصلون على مساعدات مناسبة (الاستئسل). وتشترط السلطة الانتخابية الإقليمية في سالزبورغ، على سبيل المثال، توفير معلومات التصويت في شكل يسهل الوصول إليه على الموقع الإلكتروني للولاية.

362- وفي فيينا، تتوفر المعلومات الانتخابية أيضاً بلغة الإشارة النمساوية وفي صيغة سهلة القراءة.

الإجابة على الفقرة 44 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

363- في إطار التعاون الإنمائي النمساوي، اتخذت التدابير التالية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالإدماج وإتاحة إمكانية الوصول:

- المنظمات غير الحكومية التي تعمل على مسائل الإعاقة والإدماج هي شريكة طويلة الأجل لوكالة التنمية النمساوية في تنفيذ البرامج والمشاريع في البلدان النامية/البلدان الشريكة لوكالة التنمية النمساوية (مثل منظمتي Light for the World و Diakonie)؛
- وكالة التنمية النمساوية جزء من اتحاد منظمات يقوم بتنفيذ المشروع الرائد للاتحاد الأوروبي "تجسير الفجوة الثانية"، وهو مشروع مدته أربع سنوات ينفذه اتحاد من ست

منظمات شريكة. والهدف من المشروع هو بناء دعم دولي قوي لدعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة عام 2030 ودعم أهداف التنمية المستدامة؛

- يعقد باستمرار المزيد من المناسبات التدريبية بشأن موضوعي الإدماج وحقوق الإنسان؛
- أنشئ منذ عام 2011، فريق عامل معني بمسألة الإدماج في إطار وكالة التنمية النمساوية. ويضم الفريق العامل أيضاً شركاء من المنظمات غير الحكومية ومنظمات الدعوة الذاتية والمعاهد الجامعية. وهدفه تقديم دعم الخبراء إلى وكالة التنمية النمساوية فيما يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. ووضعت منذ عام 2013 دليل وكالة التنمية النمساوية بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- منذ عام 2015، وضعت وكالة التنمية النمساوية إجراء لمراجعة الحسابات يتضمن أيضاً أسئلة بشأن الإدماج وإتاحة إمكانية الوصول؛
- منذ عام 2017، أنشأت وكالة التنمية النمساوية نظام مراقبة موجهاً نحو النتائج، يقيس مدى مساهمة المشاريع والبرامج في غايات أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها؛
- منذ عام 2019، طبقت وكالة التنمية النمساوية طوعية علامة الإعاقة للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- تم تخصيص الإصدار الأول من المنشور النموذجي Weltnachrichten لوكالة التنمية النمساوية في عام 2019 لموضوع "عدم ترك أحد خلف الركب: الإدماج الآن!".

364- ونظمت وزارة الشؤون الاجتماعية في 27 آذار/مارس 2019 حلقة عمل بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال الإعاقة. وكان هدفها التواصل والتعاون بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في قطاع الإعاقة بشأن التنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة.

الإجابة على الفقرة 45 من قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير

365- اعتُمد منذ عام 2013 النهج القائم على حقوق الإنسان في البرنامج النمساوي لسياسة التنمية الذي مدته ثلاث سنوات. ومنذ عام 2016 تم إقراره بوصفه نهجاً أساسياً شاملاً يتم العمل به في جميع مجالات التدخل. وفي إطار اختبار المعايير الاجتماعية (انظر السؤال 44)، تخضع جميع البرامج والمشاريع الدولية أيضاً للفحص فيما يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان.

قائمة الجداول والرسم البياني

25 عدد أوامر الوصاية التي أمرت بها المحكمة.....	الجدول 1
25	الرسم البياني 1
32 زيادة في المبلغ التكميلي	الجدول 2
36 الإيواء المدعوم بالكامل في النمسا العليا.....	الجدول 3
36 الإيواء المدعوم جزئياً في النمسا العليا.....	الجدول 4
36 الإيواء المدعوم بالكامل في سالزبورغ.....	الجدول 5
37 توزيع المرافق السكنية في تيرول.....	الجدول 6